معهد التخطيط القومى

سلسلة ندوات ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

حوار حول
الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر

الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر
الأطر العالمية و الإقليمية و المحلية
و المحاور الإقتصادية و السياسية و الثقافية

ا.د.اسماعيل صبرى عبدالله — منتدى العالم الثالث

ا.د.محمود عبد الحى صلاح — معهد التخطيط القومى

ا.د. محمود محى الدين — أستاذ الإقتصاد بجامعة القاهرة

الحلقة الأولى (٢٣-١٠-٢٠٠١)

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى (منسق السيمنار)

الجمع الكريم الأخوات والأخوة الزميلات والزملاء، الأساتذة الأفاضل ، أساتذتي أ.د. إسماعيل صبرى عبد الله أستاذ الأساتذة صاحب هذه الدار ولا أرحب بك في بيتك لكن أدعوك دائماً للتواصل مع من أحبوك وتحبهم.

أ.د.عثمان محمد عثمان أخاً وصديقاً وزميلاً مهما أخذته الأمور اليومية للإدارة لكن يبقى الأستاذ والباحث المتميز المدقق.

أ.د. محمود محيى الدين جيل أمل جديد ، أستاذ الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ورئيس اللجنة الإقتصادية بالحزب الوطنى، مرحباً بك في معهد التخطيط الذي لا تتردد فى الحضور إليه رغم مشاغلك الكثيرة.

الأخ والصديق صاحب القيم الرفيعة والخلق القويم باحثاً وأستاذاً وإنساناً أ.د. محمود عبد الحي مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية وأحد أبناء جيل الوسط .

أفخر بنبلاء الفكر وفرسان كلمة اليوم أ.د. إسماعيل صبري عبد الله ، د.محمود محيى الدين ، د.محمود عبد الحي أرحب بهم جميعاً وأرحب بالدكتور عثمان محمد عثمان مدير المعهد.

اسمحوا لي بعدة دقائق حتى نبدأ موسم هذا العام بالموضوع الذى إخترناه فى العام الماضى وهو حوار حول تحديث مصر والذى عقد

المعهد له اثنتى عشر جلسة فى الموسم الماضى والـــذى شـــرفنا فيـــه بمشاركة كوكبة من الأساتذة المتميزين وأصحاب الفكر والذى نرجـــوا أن يتواصلوا معنا هذا العام أيضاً.

أود أن أذكر بكوكبة متميزة وكتيبة عمل دءوبة ذكرهم أ.د.عثمان فى مقدمة الكتاب الذى صدر لأول مرة عن أعمال النـــدوات ، يـــأتى علـــى رأسهم الأخت الفاضلة السيدة / هدى مشهور مدير مكتب مدير المعـــهد والأستاذة سهير رياض و دينامو السيمنار السيدة / وفاء عبـــد الحـــافظ والأخ منصور مهران الدينامو المتحرك ما بين الكومبيوتـــر والاســـكانر والنسخ والطبع والتحرير، والأخ سيد عليوة المبدع فى المطبعة وكذلـــك أخوان زملاء فى المطبعة ، أخوة وزملاء يقومون بتهيئة هـــذه القاعـــة أذكرهم أمامكم لكى نعطيهم حقهم، لهم جميعاً شكرى وتقديرى وأتمنى أن نتواصل معاً وسوياً فى حوار هذا العام لمزيد من العطاء.

حوارنا هذا العام ينصب حول الرؤية المستقبلية للتنمية والتى لم يتح لنا الوقت فى حوار العام الماضى لتعميقه قطاعياً على نحو نوعى وبشكل رأسى فى كل المشاكل والقضايا . يجب أن نبدأ فى حلقتنا الإفتتاحية لنعلم أين نحن و ما موقعنا فى ظل تحديات ومستجدات ومتغيرات متســـارعة لا تتميز فقط بالسيولة الدولية ولكن بعلاقات قوى جديدة أيضـــاً بحيـــث يتداخل المستوى العالمى بالمستوى الإقليمى، ما هـــو تعريـــف الإقليـــم وماهو تأثيره على المستوى المحلى والمستوى القطـــاعى ، كـــل هـــذه محاور على مستواها الإقتصادى ، الإجتماعى ، السياسى ، الإســـتراتيجي الثقافى ، المعرفى ، التكنولوجى ، المعلوماتى قد تكون محل أطياف مـــن الرؤى و الرأى و الإجتهاد ، قد نختلف ونتفق، لكنا جميعاً متفقون علـــى

أمر أساسى وهو أن مصر بلد عظيم وسيبقى عظيماً صاحب قرار مستقل وثقافة عريقة وأمل فى المستقبل يتجدد بأبنائه وعلاماته الفكرية.

أقدم إليكم الأخ والصديق والزميل أ.د. عثمان محمد عثمان نيابة عن معالى الوزير د.أحمد الدرش وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى فى كلمة ترحيبيه بمناسبة إفتتاح الحلقة الأولى من سيمنار هذا العام .

<u>الدكتور/ عثمان محمد عثمان (مدير معهد التخطيط القومى)</u>

أستاذي أ.د.إسماعيل صبري عبد الله والذى كان له الفضل فى تعيينى معيداً بالمعهد والذى أضع نصائحه لى باستمرار منذ تعيينى وحتى هذه اللحظة وأثناء البعثة أيضاً لإعداد رسالة الدكتوراه والذى أعتقد أنه ترك بصمات لا يمكن أن تنسى وأولها البحث الرصين الجاد الموضوعى والجهد الدءوب .

لا أستطيع أن أبارى أخى وصديقى د.مصطفى فى بلاغته وسوف أدخل إلي الموضوع مباشرة.

الرسالة الأولى التى أود توصيلها لكم هى تحيات أ.د. الوزير والذي كان فى برنامجه أن يفتتح معنا السيمنار هذا العام ولكنه الآن فى أبوجا نتمنى له عودة آمنة.

موضوع السيمنار هذا العام ، كان إختياره لأسباب متعددة أمضينا أنا والدكتور مصطفى فى العراك الفكرى لتحديد الموضوعات وقتاً طويلاً تمهيداً لعرضها على اللجنة العلمية لنستقر على قرار، وقد إستقر الرأى على أن يكون موضوع هذا العام رؤية لمستقبل التنمية ، وكان ذلك لعدة أسباب لا تخفى على حضراتكم ، فالتطلع للمستقبل أمر هام نحن فى

حاجة إليه وأعتقد أن معهدنا بما يضمه من مثقفين وماله من علاقات قادر على إستشراف المستقبل .

الأمر الثانى أننا فى فترة إنتقالية بين عقدين من الخطط الخمسية ، أربعة خطط خمسية متصلة تنتهى فى يونيو المقبل ومن ثم يبدأ العمل بخطة خمسية جديدة تعتبر حلقة من ٤ حلقات أو عقدين جديدين من الزمان ، فهل الأربع الخطط القادمة مجرد إستمرار خطى لما جرى فى العشرين عاماً الماضية ؟ لا أعتقد ولا يجب أن يكون ، ويجب أن ترسم لواضع الخطة وراسم السياسة بعض الخطوط التى تفيده فى عمله .

الأمر الثالث ، أن الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله المتحدث الأول فى هذه الحلقة أشرف وأدار عملاً متميزاً هو مصر ٢٠٢٠ ومن ثم فإننا نتطلع أن يتاح لنا ما توصلت إليه هذه الدراسات ويحدد لنا بعض الخطوط المطلوبة لإستكمال البحث والمناقشة و ما هى صورة ملامح وأبعاد وعقبات وإمكانيات مستقبل التنمية فى الفترة المقبلة وحيث أن الحلقة الأولى ستتضمن ثلاثة أجيال ستعرض تصورها وتضع لنا خطوطاً للمستقبل .

لا أريد أن أطيل على حضراتكم ، وبمناسبة صدور كتاب سيمنار العام الماضى أود أن أهنئكم على مشاركتكم التى كانت فى الحقيقة هى المكسب الذى أعاد إلي معهدنا سمعته ونشاطه ووضح ذلك من التغطية الإعلامية للسيمنار .

أرحب بحضراتكم فى المعهد وأهنئكم على صدور الكتاب عن أعمـــال سيمنار العام الماضى ونستفتح عاماً جديداً ونتمنى لحضراتكم ولمصرنـــا الحبيبة كل خير وسلامة.

<u>الدكتور/محمود محيى الدين أستاذ الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلـــوم السياسية جامعـــة القاهـــــرة ورئيـــس اللجنـــة الإقتصاديـــة بالحزب الوطنى</u>

أرجو أن يكون حديثى متطابقاً مع ما أوصانا به أســـتاذنا الدكتـــور/ إسماعيل صبري عبد الله فى بعض المحافل فى أن يكون هناك قدحاً فـــى الذهن وعصفاً للآراء وإختلافاً حولها ، فنحن نتحـــدث عـــن المســـتقبل (وهو بيد الله) لا نملك فى وقتنا هذا وضع تصور محدد سوى الأمـــانى لما نريد أن يكون عليه المجتمع فى المستقبل سواء فى المشروعات التي يتم إستشراف المستقبل لها لمدة ٢٠ إلـــى ٢٥ ســـنة، و أ.د.إســـماعيل صبرى عبد الله على رأس فريق علمى يبحث هذا الموضوع .

تحدث السيد رئيس الجلسة منسق السيمنار عن بعض الأمور أود أن أتوقف عندها سريعاً قبل أن أنتقل إلي بعض الأشياء التى أراها مهملـــة فى حديثنا عن المستقبل ، وقد أســـعدني أن أطـــرح فكـــره العولمـــة أو الكوكبة ، فما هو التصور فى هذا الإطار لمستقبل المجتمع الـــذى ينشـــد خفض المشكلات التى تعوق نشاطه .

أود أن أطرح فكرة قديمة لكنها غير معالجة إقتصادياً ، نحن نتحـــدث عن عدة عناصر للنمو والتنمية المبنيـــة علـــى رأس المـــال الطبيعـــى وما حباه الله فى بعض الأراضى دون الأخرى من خيرات وثروات طبيعية

ونتحدث عن رأس المال المادى بمعنى إنتاج البشر فى إستغلالهم للبيئة ، وليس غريباً أن نتحدث عن رأس المال الثالث وهو رأس المال البشرى ومكوناته وأدوات الإسهام فى تطويره من تعليم وصحة . لكن هناك رأس مال رابع وهو محل تفكير ودراسة وبحث لم نصل بعد للشكل العلمى المناسب له لا من حيث التعريف أو طرق القياس وهو رأس المال الإجتماعى ، وهذه هى الفكرة الأساسية لمساهمتي أو لمداخلتي فى هذا اللقاء ومحاولة لتوظيف فكرة رأس المال الإجتماعى فى بناء المستقبل وعلاقة ذلك بما يسمى رفاهة الأمم .

إن هدف أى سياسة اقتصادية فى الأجل القصير أو المتوسط معرف ومتعارف عليه ومحصور فى تحقيق ٤ أهداف تنشد فى النهاية نوع من أنواع النمو المضطرد فى مستوى معيشة الفرد :-

- تحقيق معدل نمو حقيقى موجب
- تخفيض معدل التضخم مع الثروة
- تخفيض معدل البطالة أو زيادة التشغيل
- تحقيق عدالة فى توزيع الدخل مع الثروة

وهذه هى الأهداف التى تنشدها أى حكومة فى الأجل القصير والتى لا تتعارض مع أهداف طويلة الأجل .

أرى في حديثي بأن الهدف هو ما يعرف برفاهة الأمم المضطرد وهذا يتحقق بتقبل هذه السياسة فى الأجل القصير وأن تكون متسقة مع بعضها بشكل متوازن، حيث نرى أن الأهداف الأربعة السابقة بها ما يتعارض مع بعضه فى بعض الأحوال وفيها هدف التضخم والبطالة كذلك مسألة تعارض النمو الإقتصادى مع توزيع الدخل ، ومن الثابت أن النمو فى

اقتصاد منفتح يذهب إلي تحرير التجارة ويؤدى إلي زيادات فـــى النمـــو والذى يؤدى بدوره إلي تحسن أوضاع الشرائح الدنيا من الدخل .

قلنا أن هناك أهداف أربعة ولا يوجد هناك مجال لإخفاء هذا التعارض المحتمل وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسات يتم تبينها لكـــي تحقـــق الحكومة رفاهة المجتمع على المدى البعيد .

التاريخ الإقتصادى أكد أن الحكومات فشلت فـــي تحقيـــق الأهـــداف الأربعة مع بعضها سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة حيث يـــأتى تحقيق هدف على حساب هدف آخر. فى المملكة المتحدة سنجد أن حزب العمال القديم له تحيز ضد البطالة ، بينما حزب المحافظين لديـــه تحفـــظ ضد التضخم وبالتالي هو حسم مسألة التعارض الفني فى تحيز سياســـي مجتمعي لمن يصل إلي الحكم .

لكن يبقى هدف النمو هدف غير متعارض ، لكن يبقى القيـــد علـــى النمو ومدى تأثيره سلباً على حقوق وأوضاع الأكثر فقراً فـــي المجتمـــع وهذا هو السبيل الذي أدعو إليه في الحكم على أي حكومة للأمور التـــي نسيناها في زحمة النقد وأولها سياسة سعر الصـــرف وســـعر الفـــائدة أو عجز الموازنة العامة للدولة أو معدل الضرائب أو التوازن في مـــيزان المدفوعات . وهذه كلها إجراءات لتحقيق الأهداف الأربعة نحو تخفيـــض معدل البطالة وتخفيض معدل التضخم وتحقيق عدالة في توزيـــع الدخـــل والصرف .

أتصور أننا في حديثنا عن العولمة ومشاكلها والكوكبة ومشاكلها أكبر بكثير مما نحن داخلين فيه من علاقـــة مـــع العـــالم الخـــارجى ، لكـــن

بالمؤشرات ونحن فى معهد التخطيط أرجـــو الإســـتناد إلـــي مؤشـــرات الاندماج الثلاثة وهى معروفة :

- نسبة التجارة الخارجية من السلع والخدمات إلـــي النـــاتج المحلـــى الإجمالي .
- نسبة التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة من وإلـــي البـــلاد إلـــي الناتج المحلى الإجمالي.
- نسبة عائد عنصر العمل إلي الناتج المحلى الإجمالي .

هذه المؤشرات إذا روقبت، وإذا تناسبت النسبة إلى النـــاتج المحلـــى الإجمالي ووضعت كنسبة حجم التجارة الخارجية إلي إجمـــالي التجـــارة العالمية أو حجم التدفقات الرأسمالية إلي إجمالي التدفقـــات الرأســـمالية العالمية أو نسبة تحويلات العاملين بالخارج الى نسبة مـــا يحولـــه كـــل العاملين بالخارج إلي دولهم سنجد أن هذه النسب في تراجع مضطرد منذ عام ١٩٨٥.

إذا الحديث عن الأندماج يجب أن يكون مرتبطاً بمؤشرات ، والحديـث عن العولمة ومخاطرها ومزاياها يجب أن يكون مرتبطاً بقنوات الاندمـاج إذا تبنينا أساليب أخرى كعملية التواصل الثقـــافي ، لكنـــي لا أوصـــى بشيء ، لا مزيد من الاندماج أو تخفيض الاندماج ، ولكن أقرر حقيقـــة واحدة إذا وجدنا فيما ذكره الدكتور مصطفى على الأقاليم وعدم إعـــتراف الأقاليم الإقتصادية بالحدود الإدارية والسياسية أو الجغرافيـــة، وســـوف أقتبس كلمة قالها الدكتور/ إسماعيل من ٣ أ و ٤ أعـــوام عـــن علاقـــة القوى بالضعيف والغنى بالفقير خـــلال القـــرن المـــاضي وهـــو علاقـــة

المستعمرَ بالمستعمرِ وحقوق المستعمرَ على المستعمرِ والتي تتلخص على الأقل في حق الأمن والدفاع نظرياً ، حق تقديم الحد الأدنى من الطعام والشراب ، هذه حقوق إقتصادية وليست حقوق سياسية مشروعة أو مبادئ وطنية متعارف عليها ، ثم أتى علينا دهر التبعية وفيه التزام نحو الدول التابعة ولكن في الإطار الجديد ، والدكتور إسماعيل صاحب الفكرة وأرجو أن أكون قد أحسنت التعبير عنها ، أما العلاقة فلا حق لك عند القوى إذا كنت ضعيفاً ، ولاحق لك عند الغنى إذا كنت فقيراً ، وهذا يجعلك مهمشاً خارج النطاق الإقتصادى وهنا تأتى مسالة الأقاليم ، لأنه من الوارد أن تكون في بعض الدول أقاليم ومجتمعات من البشر أكثر اتصالاً مع العالم الخارجي استيراداً وتصديراً وسفراً وترحالاً من اتصالها بباقي عناصر المجتمع ، بمعنى فئة المصدرين والمستوردين وعلاقتهم بالعالم الخارجي .

إذا تحدثنا بشدة وعنف ضد أو مع العولمة فإنني أتصور طبقاً للمؤشرات الثلاثة التي تحدثنا عنها ، مراجعة هذه العلاقات من حيث تناسبها أو عدم تناسبها مع ما نحن فيه من اندماج . الأمر الآخر ماذا نفعل في هذه المعطيات ونحن غير مندمجين في الاقتصاد العالمي وهذا لحسن الحظ ، ولحسن الحظ أيضاً أننا عندما لا نستطيع تعظيم اندماجنا العالمي ، يكون الاستيراد أكبر من التصدير، والخارج من الادخار المحلى أكبر من مدخرات العالم إلينا ، وأن يكون عائد الهجرة أكبر بكثير من تكلفتها المجتمعية .

لكن إذا أزحنا هذا جانبا لبعض الوقت ودمجت رءوس الأموال الأربعة رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي ورأس المال البشرى مع رأس المال الجديد الإجتماعى الذي أود معكم الوصول إلي تصور حول دوره في رقى وتطور الأمم.

رأس المال الإجتماعى يتحدث عن ترتيبات سياسية ومؤسسية وقانونية في المجتمع تؤدى إلي ترسيخ قواعد اللعبة عن طريق هذه الترتيبات The Role Of The Game لأنه من الممكن أن يكون لديك نفس رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي المولد الموجود في دولة أخرى لكن مسألة رفاهة الأمة ورفاهة الفرد محل شك لأن رأس المال الإجتماعى فيه تخلف ، وهذا يعنى أن الثقة بين الناس تعتبر من عناصر المعاملات التجارية والإقتصادية .

قواعد اللعبة التي يؤكد عليها " رودريك " وكان ذلك عام ٢٠٠٠ عن خمسة أمور حتى تكون هناك ثقة بين الناس :

- حماية حقوق الملكية الخاصة وإنفاذ العقود.
- تيسير نشاط الأعمال.
- مساندة النشاط الإقتصادى.
- توفير الحماية والضمان الإجتماعى.
- احتواء وإدارة الصراعات الاجتماعية إن حدثت.

فإذا افتقدت القواعد الخمسة والتي تأتى عن طريق ترتيبات رسمية وغير رسمية بين المؤسسات داخل المجتمع فلن تكون هناك فائدة تذكر في تطور رأس المال الطبيعي أو المادي أو حتى البشرى وسوف تهدد في حالة عدم وجود رأس المال الاجتماعي الذي يحافظ عليها ويطورها

ويحميها ويجعل الناس قادرة على استشراف المستقبل كما أظن وسوف يقودنا الدكتور إسماعيل لمعرفة أثر وجود ثقة حاليا في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات وشك فى حماية الحقوق ، وشك في إنفاذ العقود ، وشك فى إمكانية إدارة العلاقات أو ضبطها أو احتواء وإدارة الأزمات الاجتماعية فلا يمكن لرؤوس الأموال الثلاثة أن تعمل في هذا الفراغ .

ما هي الإجراءات التي يمكن تبنيها حتى يكون لدينا رأس مال إجتماعى ، وما هو دور القانون لحماية الحقوق وتفعيل النشاط الإقتصادى وحماية أطراف العملية الإقتصادية في مجتمع لم تعد الحكومة الفاعل الوحيد وأن كانت الفاعل الرئيسي فمعها المنتجون والمستهلكون وهى التي تنظم العلاقات وتضع الإطار اللازم لإيجاد رأس المال الإجتماعى .

أنا أتصور أن حظنا من توفير وترسيخ رأس المال الإجتماعى سواء بترتيبات رسمية أو غير رسمية غير كافي فى الوقت الحالى لانطلاقة اقتصادية ننشدها فى المستقبل ، بل أدعى أن هناك من الترتيبات غير الرسمية التى افتقدت كالعلاقات بين أفراد الأسرة الممتدة أو حتى الأسرة المحدودة كوحدة فى المجتمع كذلك الترتيبات فى بعض المجتمعات داخل مصر التى كانت مبنية على العرف والمساندة والضمان الإجتماعى افتقدت ولم يحل محلها شئ كما هو حادث فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، ترتيبات رسمية تحل محل هذه المنظومات التى فعلت حركة النشاط الإقتصادى والإجتماعى في العقود الماضية.

وانتهى عند هذا الحد وقد تكون لدى فرص أخرى لعرض ما لم أوفق في عرضه.

الدكتور/ محمود عبد الحي (مستشـــار ومديـــر مركـــز العلاقـــات الاقتصادية الدولية بالمعهد)

سأبدأ بملاحظة بسيطة حول الاتجاهات الحديثة فى الفكـــر التنمـــوي وفى عناصر التقييم الإقتصادى وأتذكر أننا فى أول تقرير للتنمية البشرية ساهم أستاذنا الدكتور إسماعيل بورقة عن مفهوم التنمية البشرية وأذكـر له تعبيره " أن العالم تقدم وحقق طفرات اقتصادية هائلة ثم بدأ يدخل فـي مرحلة الرفاهة وبدأ يبحث عن أشياء كثيرة لا نستطيع أن ننكر أهميتـــها لكنها مع تخلف القاعدة الاقتصادية يصبح تحقيقها ضربا من الخيـــال أو التمنى لا يستند إلي واقع " .

لقد حددت إطارا عاما للورقة التي سألقيها وسوف أحاول ألا أخـــرج عنها في إطار تعليقي على ما قاله زميلي الدكتور محمود محيى الديـــن لأنه أتى بأفكار جديدة وحديثة لكنى أرى أن هناك أسس مفتقـــدة علـــى المستوى العام لكى نتفاعل مع المؤشرات التي تحدث عنها.

إذا بدأنا بالحديث عن الإطار العالمى والإقليمي والمحلـــى لمســتقبل التنمية فى مصر، حقيقة المؤشرات الاقتصادية تقول أن مصـــر جنـــاح بعوضة فى الاقتصاد العالمى ولا أريد أن أقـــول أقـــل وذلـــك لأن دولـــة مواردها محدودة ، أدائها متواضع ، نسبة التجارة العالمية مرتفع جـدا ، التحويلات الخارجية كبيرة وفعلا نحن لا نمثل بالمؤشرات التـــى ذكرهـــا الدكتور محمود التجارة الخارجية للعـــائد المحلـــى وعـــائد العمـــل أو تحويلات العمل للناتج المحلى الخ شئ يذكر بالاقتصاد العالمى .

هذا دائما ما أقول أننا لا يجب أن نعامل الأقتصاد كمسألة فنية مجرد أرقام ، فإذا تحدثنا عن الإطار العالمى للعلاقات التى نتكلم عنها ومستقبل التنمية فى مصر سنجد أن مصر تحتل موقعا إستراتيجيا ثقافيا وجغرافيا وسياسيا وعسكريا فى قلب المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط وأدلل على ذلك بزيارة قمت بها إلى المغرب فى وقت كان هناك ضغط شديد على مصر لتحرير سوق الصرف الأجنبي ، وعند خروجي من المغرب و سؤالى عما إذا كان معى عملة مغربية فلما أجبتهم أنها ٢٠٠ ٣٠٠ درهم أخذتها على سبيل التذكار طلبوا منى أخذ تصريح من مكتب الرقابة على الصرف رغم أن المغرب فى ذلك الوقت كانت قد دخلت فى شراكة مغربية أوروبية وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على أن المغرب يحتل موقعا هامشيا فى الوقت الذي تتمتع فيه مصر بالموقع الإستراتيجي والأهمية السياسية التي تدعوا على الرغم من أنها هامش صغير فى الاقتصاد العالمي إلا أن ما يحدث فيها يكون محل رصد وتدقيق وتحليل سواء كان سيؤثر على سوق الصادرات من سلعة معينة أم لا .

عندما نرجع للإطار العالمي فانه من المفروض أن إطار العلاقات العالمية والعلاقات الإقليمية تتحدد بمجموعة عوامل : محتوى العلاقات بشكلها الإقتصادى والسياسي والإجتماعى والعسكرى ..الخ ، الأعراف والقوانين الدولية وتتحدد بالمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية وآخر شئ عنصر توزيع القوى أو علاقات القوى على المستوى العام وقد حدث تراجع فى هذا .

المفروض هذه ٤ عناصر حاكمة ، حقيقة على مستوى الزمن الطويل كان توزيع عناصر القوى له تأثير إلى حد كبير ، لكن كان هناك نوع من الحياء والخشية على الأقل يقولون أن القانون الدولى يقول كذا ، الأعراف الدولية تقول كذا ، لكن مع الأسف مع إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة العالم وكونها أصبحت القطب الأوحد وبروز عنصر القوه وإساءة إستخدامه كعنصر رئيسى يفوق باقى عناصر العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية والتى طوعت لعلاقات القوى او لسيطرة الولايات المتحدة على العلاقات الاخرى ، فقد نسى الجميع العلاقات أو القانون الدولي أو الاعراف الدولية وركنها وأخرج أعراف أخرى والله أعلم إذا كانت ستصاغ فى قوانين جديدة أم لا ، وأصبح دور علاقات القوى هو العنصر الحاكم ولولا نمو هذا الدور وتحيزه أو تمركزه فى الولايات المتحدة الأمريكية ما كان لنا أن نعرف ظاهرة العولمة.

لكن من الجانب الآخر ، لأن جانب القوى ليست علاقات فنية فقط ، فى البعد الثقافى ، فى البعد الأجتماعى والنسق القيمى الذى يسود المجتمع ، أستطيع الإدعاء أن هذه الأبعاد الثلاثة الأخيرة إذا لم يكن هناك تراجع على مستوى الولايات المتحدة ، فانى أدعى أنها لم تتطور إيجابيا بنفس المستوى الذى تطورت به عناصر القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، هنا حدث تناقض خطير فى بنية المجتمع والسياسة الأمريكية وهذا يفسر الكثير من التناقضات التى نراها ، ازدواج المبادئ والمعايير ، فالإرهاب عندما يصيب مصر لا يسمع عنه أحد وعندما نقاومه نكون اناس نهدد حقوق الإنسان ، أما عند ما يصيب الإرهاب الولايات المتحدة فعلى العالم كله أن يقف على أظافره ويقدم

فروض الطاعة وظهر مبدأ من ليس معى فهو ضدى وهذا ازدواج فى المعايير ، أيضا من يقاوم الأحتلال فى مكان ما كفلسطين يصبح إرهابيا وفى مكان أخر مقاومة.

طبعا هذه السيطرة أو تحكم عنصر القوى فى الولايات المتحدة بدا سافرا فى الأحداث المؤسفة التى أصابتها فى ١١ سبتمبر الماضى والتى نستنكرها جميعا ، ولكن ما يهمنى هو رد الفعل من دولة تدعى أنها قائدة العالم وتمثل القطب الأوحد والذى يعد خروجا على القانون الدولى ويعد إرهابا مضادا أشد عنفا فى أثره لأن الدول كلها تعيش فى ترقب وهذا فى تقديرى قصد به تصدير الآثار السلبية الاقتصادية أو الانكماشية المتوقعة من هذه الأحداث إلى كثير من الدول ومنعها من الإستفادة من رأس المال الذى يمكن أن يخرج من الولايات المتحدة الى أوربا أو مصر وغيرها لأن الدول جميعا مهددة الحليفة وغير الحليفة .

هذه الملاحظات العامة لا تنفصل عن مستقبل التنمية فى مصر، لأن السؤال الأساسى إذا أردت تعريف معنى التنمية بأبعادها المختلفة فإن الفكر التنموى يعرف التنمية البشرية بأنها تعنى إستجماع عناصر القوة الإقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وحسن توظيفها داخليا وخارجيا، لكن يثور تساؤل وهل تسمح القوى الدولية المسيطرة الآن ، الولايات المتحدة وتوابعها، إسرائيل وغيرها لمصر بمثل هذه التنمية أم لا ؟ هذا سؤال مهم لمعرفة تأثير الإطار العالمى على مستقبل التنمية فى مصر، ولا أريد أن أقول مستقبل ولا أفضل هذا القول بأن مستقبل التنمية رهن بغير إرادتها ومن المفروض أن يكون رهن بإرادة الشعب

وإرادة مصر قيادة وشعبا وأفرادا ومنظمات ، لكن من الغفلة أن أقول أن هذا يجرى بإرادتنا ولن نتأثر بما يجرى حولنا.

إذا أردنا تحديد خصائص الإطار العالمي فى عجالة ، نجد أنها تتحدد فى العولمة ونحن نلمس هذا فى التنمية البشرية التى ألاحظ أن توصياتها عادة موجهة للدول النامية بالدرجة الأولى وليست للدول المتقدمة رغم مواطن قصور فى أداء التنمية لكن تركيز شديد على الدول النامية لتنفيذ التنمية البشرية والتي تحمل مخاطر توسيع خيارات الناس فى وقت لا أعطى بالا ولا تحليلا كافيا إلى ما هى حدود هذا التوسيع ، وقد علمونا قديما أن حريتك تنتهي عند باب غيرك وهذه نقطة مهمة جدا ، كيف سأعالج أثر التقليد وثورة التوقعات فى ظل محدودية الموارد .

الجانب الآخر أن التوصيات الهامة والتي فيها تركيز شديد مثلا:

- التعليم حيث نسعى لتحقيق الإستيعاب الكامل فى مرحلة التعليم الأساسي ، وهناك بعض الدعوات لتحويل الموارد من التعليم العالي للتعليم الأساسي بسبب إحصاءات رقمية تبدو فى ظاهرها جيدة ، التعليم الأساسي يحتاجه كافة الشعب لتعليم أولاده ولا اعتراض على ذلك لكن تخفيض ميزانية التعليم العالي أو الإهتمام بالتعليم الأساسي على حساب التعليم العالي أكون بذلك قد فقدت عنصر أساسي جدا.
- التعليم العالي هو الذى يخرج العمال المهرة ويخرج المصممون والناس القادرة على إحداث التنمية التكنولوجية فهذه قضيه تحتاج لحل ، الهدف لا نختلف عليه ، فى الصحة حقيقة الإهتمام على

المستوى الوقائي عنصر حاكم لكن يمكن التخفيض فى الإنفاق على مستوى الرعاية الصحية .

- عندما نتكلم عن التنمية البشرية ، رغم أنه فكر متطور، ورغم أنه يترجم وأنا رجل متمسك بقيمى الدينية ويؤمن بأن الإنسان أكرم مخلوقات الله على الأرض، هذه حقيقة مهمة جدا، وأنا منحاز تماما للتنمية البشرية ، لكنى أحذر من الوقوع فى فخ أو مخاطر الوقوع فى مستوى النمو المنخفض أو مجرد مستخدم للأشياء ولست مطورا لها أو مساهما فيها .

- العنصر الثالث عندما نتحدث بحرية التجارة والإقتصاد رغم التوسع الشديد فى التغطية من خلال الجولات الثمانية فقد وصلنا إلى نوع من الحجر على الفكر فى نطاق حماية الملكية الفكرية ، وأننى فى عجب من أن الدول المتقدمة تدعو إلى حرية التجارة ، وفى نفس الوقت تعمق عنصر إحتكارى خطير جدا وهو حماية حقوق الملكية الفكرية إلى آماد طويلة تبدأ من عشرين سنة لتصل إلى خمسين سنة ، بينما الحقائق العلمية تظهر أن طرق التفكير فى قضية معينة إذا قسم على عدد المهتمين تصل إلى ١/١٠٠ أو ١/١٠٠٠ ومعنى ذلك أنه يصل لنفس الفكرة ١٠٠ أو ٢٠٠ فما معنى أن شخصا بإنجلترا سبقنى ومن ثم لا أستخدم هذه النواتج ، هذا بالإضافة إلى التلاعب فى حقوق الملكية الفكرية.

بالنسبة لحرية التجارة والتعاون الإقتصادى حاليا يتم فى إطار بيئة مختلفة دوليا حيث أن التعاون الإقتصادى مطلوب مع حرية التجارة لكن وجود مراكز إنتاج متعددة أدى إلى عدم إمكان وجود

حرية تجارة مطلقة والذى كان ممكنا عندما كان هناك ٤أو ٥ مراكز على مستوى العالم لإنتاج كل سلعة ، وقد جاء على لسان أحد موظفى البنك الدولي فى فبراير ١٩٩٥ فى أحد كتبه أن البنك تصدى للإصلاح الإقتصادى فى ٥١ دولة مطلوب منهم جميعا التصدير فمن الذى سيستورد منهم.

عندما نتكلم عن القدرة التنافسية مع إدخال العوامل الحديثة التى أشار إليها الدكتور محمود محيى الدين مشكورا تحت بند رأس المال الإجتماعى فإننى أود ربط هذا المفهوم بالمفاهيم القديمة ، القدرة التنافسية التى تضيف إلى فكرة المزايا النسبية القديمة عناصر تجارية ، سياسية ، سلوكية ، على مستوى المجتمع ، هذه الإضافات مطلوبة وواجب الكلام فيها لكن ما يلفت النظر المعايير التى تقدم لقياس القدرة التنافسية محملة حتى النخاع بأهداف سياسية وأعطى مؤشرات بقيم معينة فى مصر أقل من بوركينا فاسو على سبيل المثال ، هذا معناه أنني أقول لرؤوس الأموال الأجنبية والمستثمرين فى الخارج أن بوركينا فاسو أحسن من مصر ، وقد لفت نظري أنهم عملوا قياس للقدرة التنافسية لبعض العناصر الجديدة بين ١٥ دولة أفريقية فأخرجوا مصر رقم (١٦) ومن ثم فإنني لا أطالب بعدم التعامل مع هذه المؤشرات الجديدة لكن علينا كشف عوامل التحيز السياسي الموجود ضدنا .

مسألة النمو الموجه بالصادرات والتى لها علاقة بالنمو الموجه العالمى ، كنا نعد دراسة بوزارة الإقتصاد عن إستراتيجية التصدير فى مصر وكان يشاركنا خبير أجنبي أمريكي وعند مروره على معظم المشروعات الصناعية أقر بإمتياز مستوى الجودة ، أما العوامل

السياسية والثقافية فإنها تلعب دورا معوقا في إنتشار الصادرات المصرية فى الأسواق الأجنبية بالخارج وهذه مسألة لابد أن تعالج من خلال التصدير بواسطة وكلاء والذي وضح أثره فى الطفرة التى حدثت منتصف برنامج الإصلاح الاقتصادي أعوام ١٩٩٦،٩٥،٩٤ والتى كانت أصلا من خلال وكلاء التصدير .

عندما نتحدث عن نمو موجة للصادرات ، الذي أفهمه أنه نمو أو توجيه للصادرات يستدعي أن تكون المنتجات الوطنية على درجة عالية من المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية وأتمني أن يؤدي ذلك إلي إحلال محل الواردات فى إطار التنافس لأن هذا يساعد على معالجة كثير من المشاكل .

بالنسبة للإطار الإقليمي ، فإن الإطار الإقليمي هو الوسط الذي به إتصال جغرافي على الأقل بيننا وبين بعض مثل العالم العربي أو إقليم الشرق الأوسط ، وأري أنه من العوامل التى تؤثر على مستقبل التنمية فى مصر ومستوي الإقليم اتجاه تطور الصراع العربي الإسرائيلي وسيؤثر على مستوي قبولنا في الأسواق العالمية وضمن الاقتصاد العالمي ، فرص التنسيق بين العرب بعضهم وبعض ، قدرة مصر على إدارة حقوقها والتزاماتها فى اتفاقيات التعاون المتعددة التى دخلت فيها : الكوميسا ومنطقة التجارة العربية الكبرى الحرة والشراكة المصرية الأوروبية والدول الخمسة عشر الخ .

عندما أنتقل بسرعة إلى الإطار المحلي أجد أن هناك ملاحظات هامة جدا ، قدرتنا على تحديد أدوار شركاء التنمية في مصر ، حكومة ، قطاع خاص ، قطاع أعمال عام ، والجمعيات الأهلية ومؤسسات البحث العلمي .

قضية الخصخصة وضرورة حسمها بطريقة علمية ومن خلال مشاركة كل هذه القوي فى الاتفاق علي ما الذي يبقي فى إطار القطاع العام وما الذي يجب انتقاله إلي القطاع الخاص واتفاق يتم احترامه على الأقل لفترة زمنية وكفي إهدار لمواردنا فى كثير من المشروعات العامة التى لا يتم فيها لا إحلال و لا تجديد انتظارا لبيعها علما بأن الخصخصة لا تعني بالضرورة انتقال الملكية للقطاع الخاص ، هناك خصخصة للإدارة وهذه كلها طرق مفتوحة الخ .

عندما نتحدث فى الإطار المحلي يمكن أن نتحدث عن التخطيط بالمشاركة والتخطيط التأشيري ، الم يحن الوقت لكي نترجم هذا إلى إجراءات وآليات عملية ، أين التدريب الذي يساعد الناس سواء قطاع خاص أو حكومة الخ لفهم السياسات وتطوير الإدارة الإقتصادية والتنسيق بينها .

هناك نقطة أود الحديث عنها وهي مسألة سعر الصرف والدكتور محمود محيي الدين قريب من قناة صنع القرار إصلاح نظام الصرف وما قيل أخيرا عنه شئ طيب لكنه يقع فى الإطار التقليدي السابق والانتظار حتى تقع الكارثة ثم نفكر في الحل ، لذلك أري أن نظام الصرف الأجنبي لا يتم إصلاحه بنظام القفزات من ٣٤٠ إلى ٣٨٠ ثم إلي ٤٢٥ قرشا للدولار ، لا نضحك على أنفسنا ونقول أن سعر الصرف حر يتحرك فى هوامش + أو ٣% ، فأنا أفهم أن + أو ٣% ممكن ينزل السعر إلى ٤٠٣ ويتحرك ليصل إلي ٤٢٥ أو ٤٢٧ لكن للأسف نحن دائما عند الحد الأعلى .

هناك إجراءات يمكن اتباعـــها ، منـــها عـــدم احتفـــاظ المواطنيـــن المصريين بحسابات بالعملة الأجنبية وكذلك عدم تسوية أي حسابات بين طرفين على أرض مصر بالعملة الأجنبية ، منع تجار العملة المنتشـرون فى السوق وهم معروفون من الحصول على قروض من البنـــوك، الإستثمارات الأجنبية وعدم تمويل أنشطتها فى مصر من البنوك الوطنية إلا في حدود المكون المحلي إذا كان الاتفاق على ذلك .

عندما تدخل البنك المركزي فى سوق الصرف ، عـــادة قبـــل ذلـــك بيومين أو ثلاثة يعلن أن البنك المركزي سيفتح ٥٠٠ مليـــون أو ٣٠٠ مليون من أجل الطلب علي الدولار ، هذا ليس أسلوبا سليما ، حيـــث أن عمليات السوق المفتوحة تتيح للبنك المركزي أن يلعب دورا توازنيا في سوق الصرف .

التحديث الصناعي والتقدم التكنولوجي أساسى ، وللأســـف الشـــديد خطواتنا محدودة جدا فى هذا المجال وكل إعتمادنا على ما يسمى نقـــل التكنولوجيا ، والواقع أننا نحضر منتجات أو أفراد مـــن الخـــارج لـــهم محتوى علمي أو تطبيقي مرتفع لا نستفيد منهم بالدرجة الأولى ، وهـذا نراه فى إطار برنامج الشراكة المصرية الأوربية وتركيَزه على صناعات الغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية وهذه صناعات لدينا من زمن طويل والمطلوب تحديث صناعة يدخل فيها High Tech ويدخـل فى صناعات يمكن أن تجذب صناعات أخرى .

ما أتصوره أننا إذا كنا راغبين فعلا فـــى زيـــادة فـــرص مصـــر أو مستقبل التنمية فى مصر يجب أن نأخذ الأمور بحسم وبجدية أكثر.

الدكتور / إسماعيل صبري عبد الله (وزير التخطيط الأسبق)

أود فى هذا الحديث التركيز على بعض النقاط التى تبدو فى نظرى رئيسية ، وقبل هذا أقول لم آت إلى هنا لأبشر ولا كأستاذ شيخ يتحدث بلغة ماضية فأنا لا أكتب شيئا عن الماضى ومنذ أن تركت الوظائف الحكومية أنصب إهتمامى على الأمرين الحديثين أولهما البيئة وإقتصاديات البيئة والثانية هى الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ليس الأول فى هذا النشاط ، فنحن فى النصف الأول من الثمانينات أدرنا بحث أو دراسة ممولة من جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو كان بعنوان " المستقبلات العربية البديلة " أستغرق ٥ سنوات شارك فيه بالكتابة والتأليف ٩٤ مفكر من ١٦ دولة عربية بالإضافة إلى من شاركوا بالندوات ، وأنشأنا شبكة تشمل حوالى ٥٠٠ مثقف وكاتب وعالم عربى من ١٦ قطر عربى وصدر عن هذا المشروع ١٥ كتابا وكلها نشرت بأسس تجارية بدون أى تمويل من المشروع وبعضها فى طبعته الثالثة الآن وهو كتاب " كيف يصنع القرار فى الوطن العربي " وهذا ما يدفعني مباشرة للقول بأهمية الدراسات المستقبلية .

فالماضي فقد جزء كبيرا من منفعته لما هو آت لأننا نعيش فى عصر تصارعت فيه معدلات التغيير وبالتالي لابد أن تتذكر ما قاله فيلسوف يوناني فى العصور القديمة " أنك لا تستحم فى نفس البحر مرتين " وذلك لأن الماء يتغير والظروف الجوية تتغير ، فنحن نعيش فى كون (فيما عدا خالقه) فى حالة تغير مستمر ، عندما نتكلم عن نشأة الكون والكواكب وكيف خلقت ونحاول متابعتها من الأرض لكن وحدة القياس عندنا قصيرة جدا بالنسبة لوحدة القياس على مستوى الكون ، لذلك فقد

أنشأت الشركات الكبرى قسم أساسي فـــى إدارتـــها أســمه التخطيــط الإستراتيجي وهو فى الواقع دراسة مستقبلية على أمد متوســـط كمـــا تفضل د.محمود محيى الدين وقال ٣ أو ٤ سنوات لأنه ينظـــر للســـوق والتغيرات الممكن توقعها والسيناريوهات المختلفة الممكنة.

الأمر المهم فى الدراسات المستقبلية على مستوى العالم أو علـــى مستوى منطقة جغرافية أو على مستوى قطر أو دولـــة واحـــدة ليـــس الوصول إلى توصيات أو إقتراح إستراتيجية للتنميـــة لأن هـــذا عمـــل سياسي يقوم به السياسيون ، ونحن باحثون علميون هدفنا إضافة كيفية وكمية للمعلومات المتاحة لصانع القرار سواء كان وزيـــرا أو رئيـــس مجلس إدارة شركة بحيث نطبق ونمارس ما يقال من أن درجـــة رشـــد القرار دالة لكمية ونوعية البيانات المتاحة لمتخذ القرار ونحن نطمع فى توسعة قاعدة البيانات هذه والتحاليل والتصورات على مستوى الـــرأى العام ومستوى صناع القرار فى كل مجال آملين أن تكون هذه الخطـــوة مثيرة ودافعة لغيرنا لعمل دراسات أخرى وإذا وصلوا لنتائج مختلفة عن نتائجنا فليس هناك يقين فى المستقبل.

إذا الهدف هو معاونة صانع القرار الذي يكون لديه فـــى أفضـــل الظروف كمية معلومات عن الوضع الحالي وهى غير كاملة وأعتقـــد أن قلة المتاح من البيانات تعتبر من أهم العقبات التى تواجه القطاع الخاص فى الصناعة سواء عن مصر أو التوجهات التى فى العالم كله وقد سألت الأخوة الذين على صلة برجال الأعمال فى الصناعة هل توقفـــوا عنـــد مفهوم الصناعة عالميا إلى صناعة مكونات وليس سلعة كاملـــة ، وأن التخصيص الآن ليس بالضرورة أن أنتج سيارة لكـــن إذا أنتجـــت أحـــد

المكونات بكفاءة ضخمة فمن الممكن أن تطلبها منى كل شركات السيارات فى العالم واليوم لا توجد سيارة فى العالم من صنع دولة واحدة فال B.M.W فى الموديل الأخير والذى نظمت له دعاية كبيرة ،٦٠% من المكونات من دول غير ألمانيا ، الزجاج مثلا من إيطاليا وأشياء من كوريا ، هل مثل هذه المعلومات يمكن أن يحصل عليها رجل الصناعة فى مصر، وأقول لا ، و بالتالى ظهرت التماثلية والتى تعنى نجاح مشروع الكل يقلده، لكن لسنا جميعا نفكر فى عمل Upstream أو نعمل Downstream ، فأهمية الدراسة المستقبلية هى توسيع قاعدة المعلومات المتاحة لصانع القرار فى كل مجال ابتداء من رب الأسرة، الذى يولد اليوم فى حياته المستقبلية سيغير مهنته ٣ أو ٤ مرات على الأقل فلم يعد من أدخله الهندسة يصبح مهندس ، فى أى تخصص وفى أى مستوى وهذا غير متاح .

الأمر الثاني الذى أود التأكيد عليه ما يسمى الغولمة وأسميها الكوكبة وسبب الخلاف هو الآتى ، أن الترجمة غير دقيقة العالم أسمه World بالإنجليزية ، ما يستخدم Globalization مشتق من Glob التى هى الكرة الأرضية وليس هنا تطابق بين مفهوم الإقتصاد العالمى والإقتصاد الكوكبي ، الإقتصاد الكوكبي يشمل مجموعة من الدول التى وصلت لمراحل معينة من التقدم والتي يبلغ حجم التجارة بينها ضخم جدا ومع وجود صناعة المكونات ترسل أجزاء من هنا لتعمل هنا وليس بالضرورة كل بلاد العالم يشملها الخير ولا حتى سكان الدول التى بها مقر الشركات الكبرى لأن هذه الدول أصبحت تعانى ما

يسمى النمو بدون فرص عمل وذلك للتقدم التكنولوجي الذى أدى إلـــى زيادة إنتاجية العامل وإذا زادت إنتاجية العامل فالحاجة إلى العمال تقل.

أيضا هناك الأضرار التى تلحق بالبيئـــة، فيصبـــح هنـــاك البطالـــة ومشاكل البيئة هناك مشاكل متصلة حتى بالديمقراطيـــة لأن الشـــركات الكبرى فى وضع يسمح لها أن تختلف مع أى حكومة ، وهذا ما ظـــهر فى سياتل وجنوة وبرلين والمظاهرات التي نظمت ، فإذا حتى البلاد التى هى مقر لهذه الشركات الكبرى متضررة منها وفيـــها حركـــة مقاومـــة إزاءها .

ما يقال اليوم عن عالم جديد وعولمة وكوكبة يجهل طبيعة النظـــام الإقتصادية والإجتماعية ، فالنظام العالمي حاليا نظام رأســـمالى وهـــذا ليس سبة ولا إدانة أيديولوجية ، لكن عندما أتحدث عن نظام إقتصـــادى رأسمالى فأنا أعرف آلياته ، وهى الآليات منذ نشـــأة الرأســـمالية فـــى أوروبا الغربية فى القرن السادس عشر كان له دعائم أربعة :-

١- تراكم رأسمالى جاء من التجارة البعيدة.

٢- الإقراض بفائدة عالية.

٣- تراكم معرفى خلال الفترة مـــن بدايـــة القـــرن ١٦ إلى أواخـــر القرن ١٨ والثورة الصناعية ، فالعلم وزيـــادة المعرفـــة عنصـــر أساسى فى تكوين الرأسمالية لأنها تدرك أن كل زيادة فى الربـــح تأتى من زيادة إنتاجية العمل.

٤- نهب بلاد الغير لأن ما يسمى الإكتشافات الجغرافية شئ مضحـــك لأنه من يكتشف من ؟ بالنسبة لهم حينما ذهبوا إلى أمريكا اكتشفوا

عالما جديدا لا يعرفونه ، لكن أهلها الموجودون كانوا متواجدين وما حدث أن التاريخ الأمريكى هو أفظع أنواع الغزو والإستعمار فقد وصل بالسكان الأصليين إلى أدنى عدد ممكن وأدنى وضع إجتماعى ممكن.

إذا نمو الرأسمالية فى كل عصورها إرتبط بإستغلال العالم الثالث ونحن نتكلم هنا عن آليات وليس سياسات ، أتكلم عن نشاط رجال أعمال قبل أن أتكلم عن رجال السياسة ، فالسياسة لها دور وهناك خلافات بين هذه وهذا ، لكن الآليات الإقتصادية موجودة وهى آليات السوق والذى يعترف بمبدأ البقاء للأصلح والتصفية لغير الكفء.

النقطة الأخيرة فيما يتعلق بالنظام الرأسمالى بحكم أنه محكوم بالسوق أساسا ويستبعد الجودة إلى حد كبير خضع لظاهرة الدورات الاقتصادية. والتى تعنى فترات نمو عالية ثم هبوط وأزمة صغيرة ثم ارتفاع ثانى وهذه كانت طوال القرن ١٩ وتقع فى المتوسط مرة كل عشر سنوات . بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت نظرية كينز وهى إمكانية تحقيق التوازن دون تشغيل كل الطاقات الإنتاجية الموجودة ويستمر الإقتصاد على هذا الوضع ومن هنا ظهرت فكرة الدولة وتدخلها لما سمى الأشغال العامة وكان من آليات هذا إقتصاديات الرفاهه أو العقد الإجتماعى لزيادة أجور العمال والتأمينات الاجتماعية وقد أدى ذلك إلى تحسن دخول الطبقة العاملة التى قربتها من الطبقة الوسطى وكذلك أدى إلى أن هذه الدورات أصبحت أقل حده وأصبحت سنتين أو ثلاثة أو أربعة وأقول ذلك لأن الإقتصاد الكوكبى حاليا عنده تباطؤ ، أضف إلى ذلك ما يسمى بحوادث نيويورك وواشنطن والصناعات التى ستعطل لكن

الرأسمالية عادة تخرج من أزماتها وسوف تنسى الأحداث ، لكن النـــاس تنسى أن بداية الكساد الحقيقية نتجت عند النمور الأسيوية عـــام ١٩٩٧ ونجح الإقتصاد الكوكبى فى إستيعابها .

هذا الإطار الجديد وهو الكوكبة يعمل عملية الاستقطاب على مستوى العالم مثل الإستقطاب بين الغنى والفقر داخل البلد الواحدة مثل الولايـــات المتحدة التى أصبحت الفجوة بين أعلى الدخول وأدناها بها أكـــبر ممـــا كانت فى أى وقت من ٢٥٠ سنة فالإتجاه كان مستمرا وهى آلية حقيقية، التفكير الأمنى موجود لكن هذا ليس كل شئ فهنا يظهر نصيب الضعيـــف وهو التهميش والأمريكان عندهم قدر كبير من الحرية و البجاحة بحيـــث كتبوا أن المليارين بنى آدم الذين لا يقـــدرون علـــى إنتـــاج غذائـــهم لا يستحقون الحياة. ونحن نعطى لهم الحل السهل بالمعارك التى تدور بيننـــا والمآسى التى تظهر من المعارك المتطاحنة والتى يقضى فيـــها البعـــض على البعض وكل ما يقدم لهم بعض الأدوية التـــى قـــد تكـــون منتهيـــة الصلاحية .

هذا الهدف المتضمن وهو التخلص مـــن الدولـــة القوميـــة التـــى اخترعتها الرأسمالية والتى كان قبلها دولة المماليك التى تحدث عنها ابن خلدون ثم دولة العثمانيين والتى لا تحددها قومية أودين وإنمـــا أســـرة إستطاعت أن تحكم هذه المساحة من الأرض ، الدولة القومية لعبت دورا أساسيا فى نمو الرأسمالية الغربية ، ويكفى أن نتذكر تاريخ أوروبا الـذى قام على الحروب ويتحدثون اليوم عن العنف الموجود لدينـــا ، فالدولـــة كانت مهمة جدا بالنسبة لهم وبالتالى رفعوا شعار القومية والوطنية .

الشركات الكبرى اليوم كرقم هناك ٥٠٠ شركة الأكبر فى العالم كله عام ٢٠٠١ ، مجموع إيرادات هذه الشركات يصل إلى ٦٠% من حجم الناتج الإجمالي للعالم كله وهذه الشركات منها شركات متعددة الجنسية وغيرهم ، فعندما نتخيل اليوم نجد الصورة أمامنا أن هناك سلطة اقتصادية وتكنولوجية ضخمة لا يوازيها سلطة سياسية موجودة داخل الدولة الواحدة ورجال أعمال يمثلون سلطة ووزن فى المجتمع خاصة فى الدول الديمقراطية ، الرأسمالية ليست عملية سرقة من الناس أو أنها تعيش على الرشوة والفساد طالما الناس تعمل من خلال عملية إنتاجية وتزيد الإنتاج ، إذا ما هو الوضع الحالى ؟ .

هناك وظائف كثيرة استغنت عنها الشركات وسيتبادر للذهن أنها تخص وسائل الاتصال ، البريد والتليفون والتلغراف إلا أن هذه تركتها الشركات ولم يبق للفقراء سوى البريد الحكومي الذى لا تستخدمه الشركات .

الشركات تستخدم الـ D.H.L وشركات بريد خاصة وهذا يتم فى مصر ، ايضا بالنسبة للشرطة التى لا تكفى لحماية الشركات وبالتالى تعين الشركات الكبرى أقسام للأمن وتتعاقد مع شركات أمن خاصة توفر أفرادا على درجة عالية من التدريب ولهم خبرة سابقة ، كذلك تستطيع توفير أدوات لا يمكن إتاحتها لهم من الشرطة .

إذا انتقلنا للجيش فانه يعتبر أداة فتح وغزو فى نظر هذه الشركات ، أداة لتوسيع المستعمرات ومحاربة الطرف الآخر لذلك فان الرأسمالية الكوكبية غير محتاجة لاستخدام القوة ومن ثم ليسوا محتاجون لجيش ،

الشيء الوحيد الذى يمكن أن يتم هو الإنفاق على البحث والتطوير التى تتم لإنتاج عسكرى وهذه تتم لدى الشركات الأمريكية لعدم وجود شركات خاصة بالصناعات الحربية ، فهى شركات موجودة ومتخصصة تأخذ عقود من البنتاجون لتنفيذها لكنها تستمر بعد ذلك فى إنتاجها السلمى بتكلفة قليلة جدا لأن التكلفة تم تغطيتها من أموال دافع الضرائب وأشهر مثل على ذلك هو الإنترنت التى بدأت عسكريا ، لأنه فى أحد السيناريوهات التى وضعت للحرب بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا كان هناك سيناريو لتدمير واشنطن منذ بداية القنال ومن ثم بسبب انتشار القوات الأمريكية فى أماكن مختلفة من العالم فقد اشتغل البحث والتطوير فى خلق شبكة بدون نقطة مركزية ، كل الأطراف تتصل ببعضها مباشرة ، وعندما انتهت الحرب الباردة بدأ استغلالها ومازالت أمريكا تزيد فى نفقات الدفاع ، لكن ذلك ليس لاعتبارات أمنية ، إنما لتشجيع البحث والتطوير .

أيضا استغنت الشركات الكبرى تماما عن القضاء اعتمادا على مبدأ التحكيم وهذا حساب اقتصادى سليم ، ففى أمريكا من الممكن أن تستغرق المحاكمة والاستئناف والوصول لعدم الدستورية للمحكمة العليا والمحكمة الفيدرالية كما جاء فى قضية الميكروسوفت لأوقات طويلة تتكلف أموال طائلة . فالتحكيم أسلوب سريع والمثل السائد تحكيم مجحف خير من حكم قضاء يعطى لك حقك كاملا ، ذلك لأنك ستواجه مخاطر الإنتظار وتجميد الأموال إنتظارا لصدور الحكم إضافة إلى أتعاب المحاماة الباهظة التكلفة لذلك فقد استغنوا عن القضاء .

النقطة الأخيرة انتزاع رمز من حقوق السيادة وهو حق خلق النقـــود وهو جزء من سيادة الدولة التى تعطى لبنك معين امتياز إصدار البنكنوت كوكيل عنها نظير أخذ جزء من الأرباح وبحيث يتولى البنـــك مراجعـة حساباتها مجانا ، لكن الرأسمالية إخترعت هـذه النقـود التـى اسـمها Credit Card بطاقة الائتمان وهى صالحة تقريبا فى كل أنحاء العـالم والتى تعفى من إجراءات التحويل المصرفى فأصبحت دولية فوق الدولـة وهناك ٥ أو ٦ بطاقات مقبولة فى العالم كله ولا أدرى من المسئول فـى النهاية عن ضمان بطاقة الفيزا المهم أن هذا جزء مـن سـيادة الدولـة أنتزع منها .

هذا مقبول فى الدول المتقاربة من حيث مستوى التقدم الإقتصـادى والثقافى والعلمى والتكنولوجى لكن بالنسبة للدول النامية لابد أن نلعـب الدور الذى لعبته الدولة القومية فى تنمية المجتمع وزيادة العلم والرعاية والضمان الاجتماعى على الأقل للقضاء على الجوع ومن ثم فـان نظـام بهذا التشابك لا يمكن لدولة فى العالم الثالث أن تأخذ به .

فى يدى أخر عدد من مجلة The Future به دراسة عـن مصـر الدولة القومية كاتبها موريس استرنج يتساءل هل ستنتهى أم لا ؟ وهـو يستبعد ذلك ، لكن يقول أن مكانتها ستتدهور ونشاطها سيقل لأنها داخليا بها أقاليم فيها أقليات وستأخذ حكم ذاتى وهذا يظهر أن الدولة القوميـة ستضعف من داخلها من فوقها هناك تأثيرات كثيرة مثل الاتحاد الأوروبى فيه عناصر كثيرة من التكافؤ ولكن فى وجود منظمة التجـارة العالميـة وهى معاهدة وليست منظمة لها عضوية .

المنظمة لديها سلطة تشريعية ، هى الأصل فى التجارة الدولية وما عملته الجات فيما يتعلق بقطاع الخدمات ، أقامت مشروعا لقواعد استثمار أجنبى موحدة على كل الأعضاء الـ ١٤٠ وان كان قد لاقى مقاومة ولم يصدر وإن كان الهدف عمل تشريعات على مستوى عالمى ودولى ، مايهمنا هنا هو انتزاع عمل من سلطة الدولة القومية . أيضا لديهم سلطة تنفيذية لأنهم يرسلون بعثات تفتيش والقاعدة أن كل بلد يزورها مفتش مرة كل خمس سنوات لمراجعة حساباتها من الداخل والخارج ولها جهاز قضائى وهو ما يسمى جهاز التحكيم .

لكن لماذا يحدث ذلك مادام الصراع بين الدول انتهى بضعف الدولة القومية ، ولكى يقضى على الدولة القومية فهذا يجعل الناس تنسى الوطنية والتحرر الوطنى وحب البلد ، ثم البحث عن شئ غير محدد المعالم إسمه الحضارات ويقولون أن الحضارة الإسلامية وينسون المسيحية التى نشأت فى بلادنا وأسهم فيها أهل الشام وأهل مصر فى القرون الأربع الأولى بجزء فى اللاهوت المسيحي ثم فى مصر ، الرهبنة اخترعت فى مصر ، فقد عملوا صياغة للمسيحية خاصة بهم ، فالذى يريد البحث فى المسيحية سيجد مكون شرقى صوفى إلهى .

ربما أكون قد أطلت لكن لأننا داخلين فى صراعات بلا معنى حيث مثقفينا يطلبون إلغاء الغزو الثقافى والهوية والأصالة ومن الناحية التطبيقية لينتهوا لمواقف رجعية لا مواقف تقدمية ولا تطورية .

بالنسبة للوضع الداخلى ، لن يساعدنا أحد لتلافى الضعف الذى نحن فيه ودائما ما أقول أن أهم أسباب قوة إسرائيل هى ضعف العرب ، وأقصد الضعف بالمعنى الواسع ضعف القوة الشاملة التى يتكلم عنها

العسكريون وهو ما يوجد فى قطاعات التعليم والإقتصاد وصحة النـــاس الخ ، لابد أن نبحث عن مفاتيح ، لا أقول سنعمل كذا أولا نعمل كذا ، فلدى قبل التنمية البشرية أو غيره أن البشر هم أساس كـل تنميـة وأن البشر ليس من حيث هم بشر فقط ولكن بما يكون لديهم مـــن معـارف ومهارات إكتسبوها وسيظل أعظم كومبيوتر فى العالم جثة هامدة إذا لـم يكن من يشغله علي مستوي رفيع من التقدم التكنولوجـي وليس معنـي شراء الآلة أننا نستخدم التكنولوجيا ، فمن المعروف أن مجموع أعـداد الكمبيوتر الموجودة في مصر نستخدم فى المتوسط ١٠% مـن طاقتـها العلمية ومن ثم لابد من الإهتمام بالعنصر البشـري ، تعليـم مرتفـع ، السعي لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية خاصة بنا بحيث نطوع التكنولوجيا الواردة من الخارج لظروفنا .

أيضا لابد من الإبتعاد عن الأوهام والتى يأتي على رأسها أن مصـر بلد غني بالموارد ، هذا غير صحيح ، البترول أقترب من النفاذ ، الغـاز إذا بدأنا في تصديره بالكثافـة الحاليـة سيسـتمر حتـي عـام ٢٠٧٠ أو ٢٠٨٠ ولا نستثمر شيء فى بحوث الطاقة البديلة ، حيث أن محطات طاقة الرياح إحداها هدية من اليابان والأخرى من الدانمارك ، لذلك فـإن قطاع الطاقة مؤمن بأنه لا بديل للطاقة النووية وقد انتهي العـالم مـن إنشاء وحدات تقليدية جديدة ، المانيا عملوا اتفاق بإنـه سـتكون كـل المحطات نووية ينتهي عمرها الإفتراضي ويستغني عنـها نـهائيا ، إذا العلم والمعرفة أصبح محرك أساسي فى حياة الناس كلها وإعطاء فرصـة للتفتح لكل مصري وطاقات الطفل عظيمة ممكن أن يتعلم أشياء كثيرة فى

نظام التعليم الذي يقوم على أن الحق يكتشف من خلال الخـــلاف وليـــس من خلال الطاعة .

أرجو ألا أكون قد أطلت وبعدت كثيرا عن النقاط التـــى تفضـــل بـــها الزميلان الذين تكلما قبلي لأن هدفي كـــان تغطيـــة الأشـــياء المركزيـــة والأساسية بمعني أن هدفنا إسعاد الشعب المصري ، لكن بالنسبة للعـــالم هو تحســـين وضعنـــا فـــى System (النظـــام) نحـــن نســـبيا الآن (Submargend) خطوة أخـــري وتصبـــح مهمشـــين (margend) ونحن نود أن نكون داخل النظام في موقع متقدم ونكون أســـياد أنفســـنا بمعني أن يكون مجال حرية الإختيار أمام الإرادة الوطنية الممثلة بانتخاب وديمقراطية ولها الحق فى تشكيل المستقبل وتغيير الحاضر وذلـــك بـــألا أستمر بمعدل إدخار يقال عنه ١٥% واعتقد أنه أقل ومعدل إســتثمار ١٧ أو ١٨% والحد الأدنى المطلوب من أي دولة والبنك الدولي فى تقريـــره عن مصر يطالب بأن الإدخار يصل إلي ٢٠% وأن الإستثمار لا يقل عـــن ٢٥% وذلك يؤدي إلى معدل نمو حقيقي في حدود ٤ إلى ٥% .

المداخلات

الدكتور / مصطفي احمد مصطفي (منسق السيمنار)

إحساس بجلد الذات ، إدانة للرؤية المستقبلية فى بلد مثل بلدنا ينسحب عليها ما جاء فى دراما شكسبير مع هاملت حين قال :

The Fault is not in our stars but in ourselves

فهل فينـــا خطأ ما وعيب معين ؟ وما هى أسباب عدم الإنطلاق ؟

هذا الكلام كان يمكن تنفيذه في رؤية مستقبلية يحدث لـــها اســتثارة فكرية تتاح لمؤسسات علمية أو مجموعات يمكن لها أن تتداخـــل وقــد تتفق أو تختلف حتي نخرج بمجموعة من السيناريوهات حيث يمكـــن أن تكون متشائمة أو متفائلة أو أكثر إحتمالا وكذلك إمكانية التنفيذ لبعضـــها وعدم إمكانية التنفيذ للبعض الآخر وذلك تحت مضمـــون مـــا يمكـــن أن يسمي استجماع عناصر القوة الشاملة والدولة القاعدة والدولة القـــائدة والقطاع القائد . أشياء كثيرة فيما يمكن أن يسمي عملية إعادة تعريـــف وتحديد المفاهيم مرة أخري مع تطويع إمكانية هذا الكلام مـــع مجريـــات الأحداث وما يمكن أن نقدم عليه في إطار نظرتنـــا وتصوراتنـــا للرؤيـــة المستقبلية .

عموما فقد القاني أستاذنا الدكتور إسماعيل فـــى محيـــط يحـــاول أن يستثير به أذهان الحضور وهذا شئ مطلوب ومقبول واســـمحوا لـــي أن أقدم أ. فؤاد سلطان للتعليق والتعقيب علي كل ما يمكـــن أن يكـــون قـــد إستمع إليه ويمكن أن يستجيب لبعض ما يعن إليه من تعليقات في هـــذا الخصوص .

الأستاذ / فؤاد سلطان (وزير السياحة الأسبق)

في البداية أكرر مرة أخري أنني لست أستاذا ولا باحثـــا إقتصاديـــا ، وإنما أمارس مجال المال بخلفية اقتصادية مقبولة وأرغب باستمرار فـــى تثقيف نفسى بمثل هذه الندوات .

سعدت سعادة بالغة من ترسانة العرض الذي قدم اليوم وخاصة فيمـــا جاء فيه من نظريات وتاريخ وأحداث نمر بها ، لكن بصفتي ممارس ربما إستهوانى العنوان " حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فـــى مصـــر " وكما قيل بحق أن أي ممارس لابد له من خطة عمل علي مستوي الوحدة التى يرأسها ، وفي تصوري مع تحولنا الي اقتصاد السوق فإن الخطـــة العامة هي مجموعة خطط أو نتيجة تفاعل الخطط على المستوي القومـــي للوحدات الإنتاجية أو الإقتصادية دور وأن دور الدولة ينحصر ليس فـــى التخطيط المركزي ولكن في تهيئة المناخ الذي يساعد على تحقيق الهدف الرئيسي وهو الرفاهية ورفع مستوي معيشة الشعب .

نحن اليوم كما قال أســـتاذنا الدكتـــور إســـماعيل يســـودنا النظـــام الرأسمالي ولكن لا أنعزل ، ألاحق الركب ولا أتخلف فلابـــد أن نســـتخدم نفس الأدوات ونلعب فى ملعب يحكمه نفس القواعد وذلك بعد أقلمتها مع حاجة المجتمع ومن ثم فإنني حين أخطط لابد مـــن ســـلامة السياســـات السياسية والاقتصادية المطبقة والتى يمكن أن تنتشلنا من حالة الكســـاد الذي يسود لدينا . إن الدورة الاقتصادية تبدأ وتنتهي بتوقعـــات رجـــال الأعمال ، فإذا لم تكن لدي صورة واضحة للمستقبل فلن أستطع أخذ قرار فى المرحلة الحالية وينحصر العمل فى الإنتهاء ممـــا نحـــن فيـــه دون الدخول فى عمل جديد وهذا يزيد حدة الكساد .

الكساد لدينا يختلف عن الكساد العالمي فعندما كانت الأسعار ترتفع فى بورصات العالم كانت الأسعار تنخفض لدينا . إذا رجعنا بالتاريخ الحديث للسنوات الأخيرة فإن البورصة لم تنتعش إلا عندما دخل عنصر الإستثمار الأجنبى وان كان بمبالغ صغيرة لذلك فأننى أتصور أن المعهد إذا نجح فى تحديد معالم السياسة التى يمكن إتباعها للخروج من الأزمة واللحاق بالتقدم أو العولمة فإن هذا سوف يساعد قطاع الأعمال فى مشروعاته الجديدة والذي يعتبر اليوم مسئولا عن ٧٥% من الناتج القومي .

الدكتور محمود محيي الدين قال كلمة جميلة جدا وهي الثقة ، فبدونها لا يمكن أبدا أن تحدث الشراكة الحقيقية بين الحكومة كمخطط وقطاع الأعمال ، الثقة فى مصداقية الحكومة ، الثقة فى درجة الإفصاح عن ماهية السياسة الاقتصادية ، عن المشاكل التى تواجهنا وكيفية مواجهتها وهذه الثقة تأخذ وقتها حتى يتم بناءها وأذكر أننا مع التحول الإقتصادى عام ١٩٩١ كان التركيز على المؤشرات الرئيسية للإقتصاد القومي سواء تضخم أو سعر صرف أو عجز الموازنة لتهيئة المناخ للقطاع الخاص . لكن ليس هذا هو الذي يبني الثقة ، في عام ١٩٩٦ كانت قمة الثقة التى تولدت ما بين القطاع الخاص والدولة ، وفي نهاية عام ١٩٩٨ عقد مؤتمر اقتصادي ببرنامج يعطي ثقة كبيرة فى تحول مصر وملاحقتها للركب .

واقع الأمر اختلف تماما وأدى إلى فقدان الثقة تدريجيا لأن الإصلاح الإقتصادى ليس فقط إستقرار نقدى وإنما إصلاح هيكلى وهو ما نحن بعيدون عنه فلا أستطيع دخول العولمة أو زيادة درجة الإندماج

ومتطلبات إقتصاد السوق غير متوفرة لدى ، إصلاح ضريبـــي ، قواعـد وقوانين العمل ، قوانين الإسكان ، مازلنا نتحاور على صفحات الصحـف إن كان سيتحول الاقتصاد المصري إلى إقتصاد السوق أم نخلـق نظـام نظرية جديدة نطبقها فى مصر ، فمثل هذا التشكيك فى التحـول وعـدم وجود رغبة سياسية واضحة بسبب تخلـف المؤسسات القـادرة علـي التنفيذ ، مؤسسات تعودت على تبعية الوزير الذي يصدر قـرار وزارى فيكون دستور عمل المؤسسة .

لماذا لا نركز على الناحية العملية ونترك التاريخ والنظريات جانبـا بحيث أنني لكي أندمج فى العولمة لابد أن أرفع من الطاقة الإنتاجية كمـا ونوعا ، والدكتور إسماعيل قال كلمة جميلة جدا أنه لا يوجد من ينتـج الوحدة المتكاملة اليوم ، فقد أصبحت بين الـدول (International) إذا يمكنني اليوم أن أتخصص وأن أنتج ، أيضا الدكتور محمود عبد الحي قال أن ٥١ دولة طلب منهم البنك الدولى في برامج الإصـلاح التصديـر فمن الذي سيستورد منهم ، علما بأنهم سيصدرون مكونات إنتاج وسوف يستوردون سلع نهائية هذه هي التجارة الخارجية .

ومن سنوات ، ومجلس الوزراء يجتمع ويقر سياسة التصدير ، نفس الشيء بالنسبة للإستثمار ومزايا الاستثمار التى تمنح لكن فـى حقيقـة الأمر فإن المؤسسات التى تطبق القانون هي أكبر معوق لأى مستثمر .

الدكتور/ عبد المجيد فـــراج (أســـتاذ بكليـــــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياسية جامعة القاهرة)

تشغلنى حقيقة كلمة المستقبليات ، وهذا صحيح لأننا لا نتكلـــم عـــن الغد أو بعد الغد و إنما نتكلم عن المستقبل الذي لا نراه ولا يمكن أن نراه لذلك فإننا ننبهر بالأبحاث التى تتحدث عن المستقبل ورؤية أصحابها لهذا المستقبل بهذا الوضوح . انا شخصيا لا أري المستقبل بوضوح وإذا كان مستقبلي راكد بمعني أن الحاضر مثل المستقبل والعوالم حولنا غير راكدة فقد نبهنا لذلك أستاذنا د. إسماعيل بأن العالم يتغير كل لحظة ، كل ثانيـــة ومن هنا نقول كما كنا زمان نتكلم فى تعريفات تقليدية بأن هناك مستقبل طويل الأجل ومستقبل متوسط الأجل ومستقبل قصير الأجل .

كلمة مستقبل نفسها كلمة ديناميكية ، ليست مستقبل ثابت ، ليســـت مستقبل واحد ، ليست مستقبل شخص أو أمة ، من هنا تأتي التعقيـــدات فى التفكير فى المستقبل لكن هذا لا يجعلنا نكف عن إجـــراء البحـــوث ، وإذا أردنا الحديث عن الغد ، لابد أن نتكلم عن ٥٠ سنة للأمـــام ، وأنـــا شخصيا أشفق على دخول الإحصاء هذا المجال ، لابد للإحصاء أن تنـــأى بنفسها عن التنبؤات بعيدة الأجل لأن هذا الكلام ثبت فشله ، وقد كتبـــت فى الأهرام وحذرت من أن الإحصاءات يمكن أن تكون لعشرة أو خمســـة عشر سنة للأمام أما أن تصبح لخمسين سنة فهذا هراء لكن ليس هنـــاك ما يمنع من التفكير فى المبادئ والفلسفات لخمسين سنة قادمة .

عندما نتحدث للفترات المتوسطة الأجل نتكلم عن آليـــات ، وعندمـــا نتكلم لفترات قصيرة الأجل نتكلم عن التنفيذ ، وكل ذلك مرتبط بمعطيات ، لكن مع الأسف نحن متورطون بقوى بشرية ليس لديها مؤهلات التلاقـــى

مع المستقبل ، لابد لهذه القوى البشرية أن تبدأ بالتعامل مع أشياء مجهولة والذي يحتاج إلي وسائل متطورة ومتغيرة يقوم بعملها الفرد نفسه .

البنية الأساسية للتنمية البشرية غير موجودة وأشك أن أى نظام تعليم يستطيع عمل هذه البنية الأساسية ، لأن جزء كبير من التكوين الذى يساعد الإنسان على النجاح يعود جزء كبير منه إلى الأسرة التى أصبحت مشغولة عن تربية إنسان المستقبل بمشاكل أخرى كثيرة ليس أقلها أهمية إنعدام الخدمات المنزلية ، فوضى المياه ، فوضى الكهرباء ، فوضي السباكة ، فوضي المبانى والنقاشة ، فوضي القمامة (الزبالة) ، كل ذلك لا يجعل عندنا البيئة الأساسية لتربية الإنسان المصري .

لا نتحدث عن عمل المرأة ، تعمل كيفما تشاء لكن على الأقل تكون مستريحة لأن بيتها مسئولية كبيرة ، اليوم نتحدث ليس عن أطفال الشوارع ، بل نتحدث عن أطفال المفاتيح ، الأطفال الذين يعلقون فى أعناقهم مفاتيح شققهم لكى يستطيعوا فتحها عند عودتهم فى عدم وجود والدتهم ، كل هذه المسائل لا أقول جيدة أو سيئة ، لكن قطعا تؤثر فى تكوين الإنسان المصرى .

أشعر بأننا فى حاجة لأن يكون لنا الأجندة الخاصة بنا حتى فى المصطلحات بمعنى أنه أعجبتنا كلمة رأس المال الإجتماعى ، وقد كتبت مقاله استنكرت هذا المصطلح وقلت أنه مصطلح مصطنع لأنه يتكلم عن الثقة والأمانة والإنضباط والأخلاق والإنصاف والعدل والتواصل ، يتكلم عن التراحم ، كل هذه أشياء موجودة فى البيئة الأصلية الخاصة بنا ،

فلماذا نستعير لنا مصطلح ونلهث كمفكرين وبـــاحثين فـــى أن نفلســف المصطلح .

هناك أشياء لكى تتعايش مع مجتمع عالمى جديد متغير متطور لابـــد أن تكون متطورا ، ولن تتطور إلا إذا تعلمت كيف تتطـــور ، لا تنتظـر دخول مدرسة لأن غدا لن تكون هناك مدرسة محل العمل ، لـــن يكـون موجود ، كل شئ سيؤدى فى أماكن بعيدة جدا ثم تجمع فى مكان وهـــذا ليس جديدا .

خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها كان كل شئ يتم عملـــه فـــى البيوت ، بمعنى ليس ضروريا أن تكون هناك مصانع ومدارس وحيطـــان وأبواب ، ممكن جدا نعمل كثير من الأشياء بدون جدران ونحن مقبلـــون على عالم بلا جدران ليس على المستوى العالمى فقـــط ، ولكـــن علـــى المستوى الوطني ، والسؤال كيف نؤهل أنفسنا لذلك ؟

<u>الدكتور / على سليمان (وكيل أول وزارة التعاون الدولى)</u>

أنا سعيد أن أكون فى هذا المنتدى مرة ثانية بعد غيـــاب ســـنوات ، وأحييكم على الإستمرار والمواظبة وأحيى أبطالنا أ.د.إسماعيل صـــبرى عبد الله الذي يعطى لنا المثل للتفاؤل والشبابية فى الفكر فى وقت ظـــهر أن الشباب ازداد تكاسلا وضاع أمله وعجز قراره.

سوف أتحدث في الكلام الذي قاله الزملاء ولن أقـــول جديـــدا . أول سؤال عن مكانة مصر الدولية ، هل نحن هامشيين أم لا ؟ وهـــل نحـــن داخل اللعبة أم خارجها ؟ يخيل لي أننا داخل اللعبة وإذا كـــان الدكتـــور محمود عبد الحي عند حديثه عن الإستراتيجية الدولية ودورنا فيها أشار

الى سوء مقاييسنا الإقتصادية لكنى أرى أننـــا مـــهمين لأننـــا نحســـب المقاييس خطأ ، لذلك فأننى أرى أننا نقدم دور إقتصادى مهم فى المنطقة لكن للأسف لا نحصل على القيمة الحقيقية لدورنا .

فسلعنا نبيعها بأسعار أقل مما يجب سواء كانت قطنا أم غيره والـذى نعلن عن سعره فى بداية الموسم ثم يرتفع السعر ونحن نبيـــع بالســـعر المنخفض ، العمالة التى لدينا تباع بالخارج مجانا ، هل حصلنا على قيمة مساهمتنـــا فى حرب الخليج ؟ لا أظن ، هل الفكر المصرى الـــذى يقـــدم للدول العربية ككل سواء فى حفظ الهوية ، سواء فى الكتاب المصـــرى ، الفيلم المصرى ، الفيديو هل نحصل على القيمة الحقيقية له ؟ بـــــالعكس فهو يســـرق منا ويباع مجانا ، إنما إذا كان هذا كاسيت أمريكى أو فيلـــم أمريكى فان سعره يتضاعف . السفير الأمريكى يمر على المحلات ليعرف البضاعة أصلية أو مقلدة ، إذا كانت مقلده يبلغ المباحث ويســـتجاب لـــه لحماية الملكية الفكرية للأجنبى والمفـــروض حمايـــة الملكيـــة الفكريـــة الخاصـــــة بنا .

كنا فى لجنة مشتركة فى لبنان وإعتقادى أن مشكلة الكتاب المصـــرى مهمة حيث يسرق فى لبنان ، وعندما سألنا السفارة ردوا بأنه لم يصلنـــا أى شكاوى من الكتاب المصريين لذلك فإنني أعتقد أن دورنا مهم لكـــــن لا نحسبه صح .

الجزء الثانى ، الدكتور/ محمود محيى الدين تكلم عن رؤوس الأموال المتعددة ، يخيل لى أن ما يمنع أن يكون لنا دور مناسب فى المســـتقبل هو عدم الإهتمام أو إهدار رأس المال البشرى وقد تحدثنا جميعا فى هـــذا الموضوع ، لكنى أود أن أؤكد على مشكلة كبيرة هى مشـــكلة البطالـــة

وعجزنا عن حلها بالأساليب المختلفة ، فحوافز الاستثمار فى مصر تـأخذ فى الإعتبار قدرة المشروع على توليد فرص العمل ، بالعكس كلما كـان المشروع أكبر كلما حصل على مزايا ضريبية أكبر ، برغم أننا نعلـم أن ٩٠% من فرص العمل تولدها المشروعات التى يقل عدد العاملين فيـها عن عشرة عمال فى المنشأة

هناك محاولات هامشية لعـلاج هـذا الوضـع ، مثـلا مشـروعات الصندوق الإجتماعى تحصل على إعفاءات ضريبيـة لكـن ليـس كـل المشروعات الصغيرة من تمويل الصندوق ، وقد سمعت أن أى مشـروع فى البرازيل يقل تعامله عن ٧٥ ألف جنيه لا يدخلـه مـأمور ضرائـب أو رجل تأمينات فى الوقت الذى نطارد فيه بائع الكشرى وسائق التاكسى فى مصر .

الموضوع الثالث هو رأس المال الإجتماعى الذى أشرتم إليه ويخيـل لى أننا نهدر ما لدينا من رأسمال إجتماعى قوى ، رأسـمال إجتمـاعى مبنى على التضامن وكما قال الدكتـور فـراج ، الألفـاظ والمفـاهيم العظيمة فنحن نهدر كل هذا ونطلب من الناس عـدم التدخـل فيمـا لا يعنيهم ، الحكومة تحارب الجهـد التطوعـي ، كـل المجـهودات الخيرية أممتها الحكومة حتى المستشفيات في فترة من الفـترات حتـى المستشفيات الخيرية تم تأميمها ومعنى ذلك أننا لا نعطى فرصه لـرأس المال الإجتماعى .

أود أن أقرر أننا بخير ، وإذا نظرنا للدول الأخرى سنتأكد أننا بخير ، موضوع المخدرات والمجهودات التي بذلت والتي أدت إلى وقف الهجمـة التي كانت أوائل الثمانينات ، إذا نظرنا للقارة الأفريقية ، قارة ضائعـة ،

مثلا مرض الإيدز نسبة إنتشاره فى بعض الدول الأفريقية ما بين ٢٥-٤٥% من البالغين فى تلك الدول ، النسبة تصل فى مصر إلى ٢ر% ، بالرغم من سوء إحصاءاتنا إنما لازالت الأخلاقيات والأسرة والعفة قيم مهمة تجعل الفرق كبير جدا بين أن تكون ١% أو تكون ٤٥% فعندما يكون ٤٥% من الشباب لديهم مرض الإيدز هذا يعنى أن هذه أمة ليست لها مستقبل سواء تفاءلت أو تشاءمت حيث أن هذا المرض يصيب المتعلم والجاهل والغنى والفقير ، إذا رأس المال الإجتماعي يحافظ على البلد .

هناك معركة ثانية نحن خسرناها كدنا نخسرها وهى حرب الهوية ومشكلة الهوية المصرية ، كان التعليم الحكومي فى مصر ، مدارسنا منذ القدم من أفضل المدارس القومية ، نظام اللغات ، نظام أمريكى ، نظام المانى ، نظام إنجليزى ، نظام أزهرى ، الآن كل الدول فى العالم تتسابق أن تقدم نظام تعليم ونحن نوسع لهم المجال ونعطى لهم مزايا بحيث من يدخل المدارس الأمريكية يحصل على شهادة بطريقة أسهل أو يدخل المدارس بسهولة وهكذا ، موضوع الهوية الذى كان أحد مميزات الشعب المصرى أنه شعب متجانس وشعب واحد أصبحنا نفقده فى المستقبل.

هذه ملاحظات ثلاث أردت الحديث عنها عن الاهتمام بتعظيم المنتج المصري سواء ثقافى أو مادى ، موضوع رأس المالي البشرى والمفروض أن يكون له أولوية في أي برنامج حكومي ، موضوع رأس المال الإجتماعى ونكتفى بما لدينا ونحاول أن نحافظ عليه .

الدكتور/ اسماعيل الرملى (كبير مستشارى الأمم المتحـــدة لشـــئون الجيولوجيا والموارد المائية سابقا)

فى الواقع يجب أن ننظر لأمورنا ليس بمنظار أسود ولكن يجب علينا أن نعتمد على الله باستخدام العقل الذى منحه الله حتى يسير فى الطريـــق السليم في المناقشات و حضرات الأساتذة الأفاضل المتحدثين تطرقوا إلـــى عدة نقاط فى هذا الحوار .

- المعوقات الداخلية والخارجية فى التنمية وسياسات الإستعمار فـــــى هذا المجال .
- موضوع to look after myself, it is wrong philosophy
- الإندماج يجب أن يكون بشروط وليست للتبعية حيث أن دولا كثـيرة تصر على الإندماج لتكون في الذيل وهذا خطأ ، أين الكرامة التـــى منحها لنا الله ، فعقلنا لا يقل عن أي عقل في هذا العـــالم المتقـدم وللأسف نقطة الإنتماء للمجتمع نقطة أساسية ومهمة جدا .
- الحروب المحلية والإقليمية والدولية لها تأثير فى التنميـــة ســـواء تنمية داخلية أو فى تنمية دول العالم .
- الأموال الغير مشروعة وغسيل الأموال والإرهاب كل ذلك يؤثر على التنمية ، يجب أن نراقب هذه الأنشطة جيدا .

هذه بعض النقاط التى أثارت إنتباهى للكلمات العظيمة والأسلوب الفلسفي والمنطق السليم الذي عرضه الأساتذة المتحدثين والمعقبين والمفكريـــن أمثال د. فراج وله الشكر في عرض هذه النظريات العلمية المتعمقة .

أستاذنا الدكتور محمود عبد الحي ذكر مثالا للمغرب ليس المطلـــوب التحكم في العملـــة داخل البلد ، نحن كنا فـــي الخمســـينات والســـتينات

والسبعينات لا يمكننا إخراج الجنيه المصرى ، لماذا أخرجناه بعد ذلك ، عندما بدأنا نقول أن عندنا ديمقراطية اقتصادية وفي الواقع يجب علينا أن لا ننظر إلي الدول التي تحد من خروج العملة الخاصة بها بل ننظر إلي مستقبل عملية التنمية نفسها .

أستاذنا الدكتور إسماعيل صبري طبعا أحترم كل كلمة قالها وله كل التقدير منا كعلميين ، طبعا هناك استعمار داخلي فى أمريكا ، الاستعمار الداخلي فى أمريكا الـ , Indian reservation وقد عشت مع الـ Indians في الخمسينات أيام كنت أدرس فى أمريكا ، وقد اشتكي رؤساء الـ Reservation لماذا أعطتنا أمريكا هذه الـ Reservation الصغيرة لكى نعيش فيها ، لكن عندما اكتشف اليورانيوم والبترول في هذه الـ Reservation بدءوا يستعمرونا مرة أخرى ، لذلك فإن الإستعمار ليس فى أفريقيا ولا فى آسيا ولا فى أمريكا اللاتينية ، الإستعمار داخل أمريكا نفسها التى تقول أنا أحافظ علي حقوق الإنسان .

<u>الدكتورة وفاء عبد الله (مستشار بمعهد التخطيط القومي)</u>

الحقيقة سأخرج بعض الشيء عن المجال الاقتصادي بتكنيكه الرهيب الذي استفدنا منه بقدر الإمكان وسوف أنتقل إلي الجوانب الإجتماعية ،لأننا إذا قلنا حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر لابد أن تكون بجانبها الإقتصادى وجانبها الإجتماعى .

الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ركز علي موضوع العولمة بجانبها الاقتصادي ، هنا أود القول بالنسبة للسياسيات الاجتماعية

للعولمة ، إذا كانت العولمة تناولت الجوانب الاقتصادية والتعاقدات التى أبرمت الاتفاقيات للتجارة العالمية الخ فإنني أري السير فى سياسات عولمة التنمية الاجتماعية وهذه لها آليات بدأت من عملية المجتمع المدني والتركيز عليه بما فيه من شبكات إقليمية وشبكات دولية وشبكات عبر القومية والعالمية إلي أن انتهت أن المجتمع المدني كما جاء في منتدي ٢٠٠٠ ركز على أن الأمم المتحدة ستكون بيت الشعوب لوضع السياسات الخاصة بالتنمية الاجتماعية أو تكون بيت المجتمعات الشعبية تنزل بالسياسات وتطبيقها في الدول المختلفة لكنا نري أن هذا سيقضى على الهوية الثقافية وتحييد الأديان الخ ، وتجعل الشعوب كلها نمط واحد، يتكلمون لغة واحدة ، ثقافة واحدة الخ هذه هي الأهداف البعيدة .

المجتمع المدني شئ خطير وتكويناته بدأت واستمرت وسياساته كان الهدف منها تهميش دور الدولة ووجود المجتمع المدني هنا له سياساته التى لا بد بالتمويل الجيد أن تكون واقع لن نستطيع الكلام فيه .

إذا كنت سأسير فى سياسيات العولمة فلابد من دراسة المجتمع المدني ، مم يتكون وما هي الجوانب الأساسية لبنائه بحيث يكون مجتمعا مدنيا قويا مبنيا على المصداقية والشفافية ، مبني على التضامن بين العلماء والمثقفين وكل أجهزة الدولة وبحيث يكون قادر على إفراز آليات تتفاوض عالميا فى هذه السياسات إلى أن تأخذ السياسات التى تليق بهذا المجتمع وتطبقها .

لا أعتقد أن الجانب الاجتماعي يسير منفصلا عن الجانب الاقتصادي لأن تهميش دور الدولة إذا كان مقصودا وتعمل له ترتيبات الخ

فالجانب الاجتماعي أكثر من ذلك ، وقد رأينا فى تجارب كيف بدأت فـــى جمعيات أهلية تعمل عمليات تحويل جزء من المجتمع ضد الدولـــة فـــى أشياء كثيرة والتفاصيل موجودة ودراسات العام الماضي إســتفدنا منـــها كثيرا .

أود القول أن الرؤية المستقبلية لابد أن تنال مســـاحة عريضـــة مـــن عملية السياسات الاجتماعية فى إطار العولمة ، وما هي الأهداف البعيـدة والقريبة ، وما هي السياسات المعلومة وغير المعلومة التى دخلت فيـــها الجوانب الاجتماعية .

<u>الدكتورة / فادية عبد السلام (مستشار بمعهد التخطيط القومي)</u>

في الواقع مفهوم رأس المال الاجتماعي أثار جدلا كبيرا وقد رد عليـــه بمهارة الدكتور محمود محيي الدين ، رد على الأشكاليات التـــى أثارهـــا المفهوم ، لكن أود أن أضيف جزئية أن القياسات الدولية لرأس المـــالي الاجتماعي ومحاولة التعبير عن هذه المفاهيم قد تمت بالفعل فى تقريـــر التنافسية الدولية وفعلا تم ترتيب ٥٣ دولة فى العالم بمـــا فيـــها مصـــر والأردن أخذا فى الإعتبار هذه العوامل وان كانت القياسات مضللة حيـــث تحركت مصر من الترتيب ٣٩ إلى ٢٨ دون أن نعلم كيف حدث ذلك .

النقطة الأخرى نحن في حيرة من كلام الدكتور محمود محيـــي الديـــن فيما يتعلق بمؤشرات الإندماج ، فلم يتضح لنا هل هذه مؤشرات إندمـــاج أم مؤشرات تبعية وقد إنتهي من المؤشرات التي وضعـــها بـــأن مصـــر ليست مندمجة فى الاقتصاد العالمي ، هنا يحضرني سؤال إذا كانت نسـبة التجارة الخارجية عندنا إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣٥% فـــي بعـــض

السنوات فهل هذا يعني أن مصر مندمجة فى الإقتصاد العالمى أم أن هـذا مؤشر للتبعية ؟ لأنه إذا كانت الفجوة بين الصادرات والواردات تصل إلى ١٣ مليار ، يصبح من باب أولى أن مصر تابعة لأن هـــذا لا يمكـــن أن يكون مؤشر إندماج .

إذا كان نسبة الإستثمار المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى في مصـــر أقل من ٢% والمؤشرات العالمية تحدد في المتوسط ٥% للـــدول التـــي نجحت في إحداث التحولات الاقتصادية المطلوبة مثل دول شرق أوروبـــا هذا يعني أننا في جزئية مندمجين وجزئية تابعين وجزئية غير مندمجيـن وهكذا العملية بها خلط في المفهوم بالنسبة لنا كإقتصاديين .

أيضا من القضايا التي أثارها الدكتور محمود عبد الحـــي ورد عليـــه الدكتور محمود محيي الدين الخاصة بنظام سعر الصرف ، والحقيقة أنني لا أدري هل نحن نطبق سعر الصرف الثابت أم سعر الصرف المعوم وإذا كان سعر ثابت ، ما هى أسباب التذبذبات التى أعلن عنها فى حـدود ٣% .. كيف تم تحديدها وعلى أى أساس ؟

من القضايا الأخرى التي أتفق فيها مع أستاذي د. إسماعيل صبري أنه فعلا مفهوم الدولة القومية بدأ يختفى بدليل أن لجنة التفـــاوض الممثلـــة للولايات المتحدة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية علي سبيل المثال مصالح الشركات المتعددة الجنسيات ممثلة بـــ ٦٢ شخص تقريبا وهـــذه أرقام خرافية ممثلة معظـــم شركات متعدية الجنسيـــات ، ما الـــذى يعنيه ذلك ؟

بما أننا في سبيل تحديد إشـــكاليات التنميـــة الاقتصاديـــة أو الرؤيـــة المستقبلية للتنمية في مصر هنا تثور عدة تساؤلات :

أستاذنا الدكتور إسماعيل أثار نقطة أن النظام العالمي الأحادي القطبية بدأ يتحول إلى النظام الرأسمالى ، والنظـــام الرأســمالى مــن مظــاهره الدورات الإقتصادية فالسؤال هنا هل يخضع الإقتصاد المصـــرى لنظــام الدورات الإقتصادية ؟ وما هي مدتها ؟ هل تبنت الحكومة أو المؤسســلت البحثية قضية الدورات الإقتصادية وأعــدت لهــا دراسات ؟ وإذا كـــان هنا دورات إقتصادية فما هو تفسير وجود الكساد الحـــادث منــذ عــدة سنوات ؟ ألم يكن متصوراً خلال الأعوام القادمة أن تكون هنا إســقاطات لهذا الكساد والركود علي مستقبل التنمية الإقتصادية فى مصر ؟

هذه قضايا المفروض أن نتصدى لها فى دراسات تحدد فيها المحـددات الرئيسية للتنمية الإقتصادية فى العقد القادم أو العقود القادمـــة بالنســبة لمصر وكذلك بحوث التنمية وقضية التنمية البشرية والتى عليها تحفظات بالنسبة لهيكلها وهيكل المهارة داخل الإقتصاد المصرى .

هنا تثور نقطة عودة العمالة المصرية المهاجرة من دول الخليج التـــى تستبــدلهم بالعمالة الوطنية ، فما مصير هذه العمالة ، وما أثر عودتــهم على الإقتصـــاد المصـــرى ؟

أيضاً نظام التعليم عليه تحفظات .

هذه قضايا استرعت إنتباهي وأنا أفكر فى مستقبل التنمية الاقتصاديـــة فى مصر خلال العقود القادمة ؟

الرد علي المداخلات

<u>الدكتور محمود محيي الدين أستاذ الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ورئيس اللجنة الإقتصادية بالحزب الوطنى</u>

أود التأكيد علي إنني حضرت هنا بصفتي الأكاديمية وهي الأبقى وليس بصفتي رئيسا للجنة الإقتصادية للحزب الوطنى ، لكن يمكن أن أؤكد أنني كنت دائم الإستعانة خلال الستة شهور الماضية بخبراء بعضهم من أعضاء اللجنة وآخرون ليسوا أعضاء فيها ولكن تجمعنى معهم علاقة صداقة أو تلمذة على أيديهم أو زمالة وهذا الذي ينعكس وسنراه فى الأوراق التى نعرضها كأوراق مناقشة أو أوراق موقف للجنة الإقتصادية .

بالنسبة للموضوع الثانى هل هناك برنامج وضع لتحديث الدولة والنظر للمستقبل ؟ نعم هناك برنامج على خمس سنوات اسمه " المشروع الوطني لتحديث الدولة وترسيخ دور المؤسسات " جارى تطويره الآن بالاستعانة بخبراء اللجنة والخبراء الذين نستعين بهم وهذا مسموح لنا . وأنا أذكر أن الحزب الوطني هو حزب الأغلبية ولكنه ليس الحزب الوحيد فالمسئولية هنا بالمنطق الاجتماعي الذي أكدت عليه ليست قاصرة على حزب واحد ولا لجنة وحيدة فيه ، وأنا لا أتهرب من المسئولية ولكن نحن قادرون على تحملها بالتعاون مع المعنيين بها فى أحزاب أخرى ولجان أخرى ومؤسسات المجتمع المدني التي ليست بالضرورة حزبية .

أما السيناريوهات البديلة التى طرحتها فأحب أن ألخصها في تعبير باللغة الإنجليزية ذكره لي أحد الزملاء عندما زرته من حوالي عامين ، وكان الأفضل علي الإطلاق فى الدراسة لكنه مر ببعض الظروف الصحية وغيره فجعلت كل توقعاتنا بالنسبة لمستقبله الباهر تتأخر بعض الوقت لكنه بدأ يعاود نشاطه ، سألته هو إنجليزي أساسا ماذا حدث ؟ كلنا نتحدث عن مستقبلك الباهر وما ينتظرك من أمل جيد فى حياتك ؟ فقال لي تعبير إنجليزيى قديم :

The future is not what it used to be

المستقبل لم يعد كما كان . وهذا أيضا يؤكد ما قاله د. عبد المجيد فراج ، والذي قلناه من قبل أن مسألة السيناريوهات البديلة واحتمالات المستقبل هي مجرد رؤى قد تصدق أو قد تختلف عن الواقع والحقيقة ولكن هناك بعض الأمور أبدأها فى الدقائق الباقية عن رأس المال الاجتماعي .

بلغة الإقتصاد من أول أسمه (ومعنا أستاذنا د. إسماعيل صبرى عبد الله) كإسم العلم أساسا هو لغة إصطلاح وافقنا عليها ، ولكن إذا رجعنا إلى القواميس والمعاجم لم نجد فى كلمة الإقتصاد دلالة على ما يحويه هذا العلم أو ما يحويه من مكونات.، كذلك الأمر بالنسبة لرؤوس الأموال الأربعة التي أشرت إليها سواء طبيعى أو مادى أو بشرى أو اجتماعى هي مصطلحات وللأسف نحن ناقلين في جانب كبير من هذا العلم وبالتالي نضطر لإستخدام ما قدم .

لكن فى النهاية هذا المصطلح الجديد القديم الذى أكدت عليه هو إلى اليوم من أول تعريفه ، مكوناته وما يترتب عليه من الناحية السياسية

الإقتصادية أو السياسات العامة لا يوجد اتفاق عليه حتى الآن ولكن مجموعة مما يمكن أن نطلق عليها Common Sense أو فهم الرجل العادي للأمور ، وكما ذكرت مسألة الثقة موجودة ومسألة أهمية بعض الوحدات الأساسية فى المجتمع موجودة ، لكن الجديد فى هذا الأمر أرجو ألا يفلت منا مثل مصطلحات وعلوم ظهرت واختفت دون أن نطلع عليها أو ننتقدها أو نتوقف إلا عند معناها أو عناوينها مثل موضوع الـ Efficiency أو الـ Inefficiency عند تحليله وجدوا توافر رأس المال المادى وقدر معقول من رأس المال الطبيعى وقدر مقبول أيضا من رأس المال البشرى وحاروا فى اختلاف تقدم الأمم إقتصاديا عن بعضها البعض فبدءوا كما فعل لينشتين فى الستينات عن أشياء غير معرفة لا هى في تخصص الموارد بمعنى Allocative Efficiency ولا هي لها علاقة بالكفاءة الإنتاجية بمعنيProductive Efficiency ولا هى علاقة بكفاءة الأداء بمعني Managerial Efficiency ولكنها مجموعة أخري تفسر جودة النشاط فى مجتمع كألمانيا عن مجتمع آخر كالمملكة المتحدة وإقبال الناس علي العمل فى مجتمع كفرنسا وقصورهم عنه في مجتمعات أوربية أخرى ، هذه مسائل حار الناس فى تصنيفها فجمعوها وهذا التجميع كان علي المستوى الكلى المجتمعى فأصبحت فيما يسمي رأس المال الاجتماعى .

المطلوب من الحكومة ومن القطاع المنتج خاص أو عام ، والمطلوب من القطاع العائلى الذي لم يشر إليه كثيرا فى هذا اللقاء أكثر غموضا من المطلوب من رأس المال البشرى بمعني أن المطلوب من الحكومة فى

رأس المال البشرى معروف والذى لا يعرفه عليه أن يطلع على التقارير الصادرة عن هذا المعهد فيما عرف بتقارير التنمية البشرية السنوية .

لكن فى مسألة ترسيخ جوانب الثقة كواحد من جوانب رأس المال الإجتماعى أو حقوق الملكية كواحد من جوانبها أو مساندة القطاع العائلي للقيام بدوره أو التوجيه ، واليوم فى بعض الدول المتقدمة هناك توجيه للأسرة لعدم الإكثار من ساعات العمل أو البقاء مع الأطفال لفترة أطول أو أشياء من هذا القبيل أو مساندة المنظمات الغير حكومية وهى مسألة لازالت فى طور التكوين ولم ينته وبالتالى أول دراسة جيدة فى هذا الشأن أعدتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) وهى عبارة عن اقتراحات للبحث وليس هناك نتائج نهائية وحتى فى حالة انتهاء البحث قد لا تنتهى إلي توصية محددة لصانع القرار وإننى سعيد لما قاله د. إسماعيل صبرى أنه وصف صانع القرار بأنه ليس وزير فى حكومة زائلة أو شركة ولكن أيضا ذكر مدير الشركة التنفيذى وهذه واحدة من القطاعات .

لكن فى النهاية القطاع العائلى يأخذ قدرا كبيراً جدا من القرارات المؤثرة على النشاط الإقتصادى فقرار الإستهلاك قرار فى القطاع العائلى واليوم فى المجتمع الذى لا نستطيع فيه القيد على حركة الواردات أو القيد على ما ينتج ، أصبح القرار فى القطاع العائلي مؤثرا ، كيف أؤثر عليه ، بالحوافز المالية ، بالحوافز الضريبية ، وإستخدام الحوافز بالمعنى العام بحيث يمكن أن تكون خطبة فى مسجد مؤثرة لقرار إستهلاكى ، نصيحة فى كنيسة مؤثرة لقرار استهلاكى ، دولة تتخذ من مصر موقف عدائى لا أشترى بضاعتها كل ذلك مرتبط بمسألة الثقة فى

الآخرين ، وقد تكلمنا كثيرا عن ثقة المنتجين ، وأ.فؤاد سلطان تكلم عنها لكن ثقة المستهلكين التي يتحدث عن التقارير الخارجة من الولايات المتحدة وغيرها عن مسألة أن نهاية الدورة الإقتصادية التي أشار إليها د. إسماعيل صبري كواحدة من الجوانب الأساسية لعمل النظام الرأسمالى هى أساسا غير مرتبطة بتوقعات المستثمرين التي أشار إليها كينز فى العشرينات والثلاثينات ، لكن اليوم أصبحت ثقة المستهلكين فى استقرار أعمالهم ، فى استقرار دخولهم ، فى تغير الأسعار ، فى الأحوال الداخلية والخارجية قرار مؤثر على النشاط الإقتصادى .

ما ذكره أ.د.محمود عبد الحي عن موضوع عدم الاحتفاظ بعملات أجنبية قد يكون هذا ملائم فى تحقيق شرط أساسي وهوأن العملة الوطنية (الجنيه المصرى) يتحول فقط من عملة ذات إبراء قانونى محلى إلى عملة دولية .

والعملة ثلاث مستويات ، نبدأها بكون العملة ذات إبراء قانونى محلى ثم عندما ترقى تصبح عملة دولية وذلك بعد التوقيع على بعض الاتفاقيات والاطمئنان لها ، منها المادة ٨ من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي ، وهناك عملات دولية كثيرة ولكنها أيضا ليست احتياطى مثل الدولار الكندى والدولار الاسترالى وكثير من العملات الخليجية هي عملات دولية ولكنها ليست عملات إحتياطي ، عندما نرتقى أو يثق فيها الناس مثل الدولار الأمريكي الذي يمر حاليا بظروف صعبة ولا أدرى سببا وربما هذا تأكيد على مسألة الإندماج وتطوره فى الإقتصاد العالمي لإقبال الناس على الدولار الأمريكى رغم تراجعه أمام كافة العملات الخارجية ، رغم تراجعه وأمامه ينطلق عملة أخرى جديدة حديثة

النشأة مثل الفرنك الفرنسى والمارك الألمانى وهى عملة جديـــدة بـــدأت ترتقى .

عندما يتحول الجنيه أو لا يتحول من مجرد عملة ذات قـــوة ابـــراء محلية إلي عملة دولية ثم يستند إليها كعملة احتياطي وهذا ليس بعيـــدا من الممكن أن نتكلم عن إجبار الناس على عـــدم الاحتفـــاظ بعمـــلات أجنبية ، وإذا ذهبنا إلي المملكة المتحدة أو فرنسا كما ذكرت ، فإنه فـــي المملكة المتحدة إذا أردت فتح حساب بالدولار أو الفرنك لابد أن تكـــون لدي علاقات تجارية بالدولار لكن فى مصر المسألة مختلفة .

لكي أنهى حديثى لا يجب رغم أختلافنا علي قوة المصطلـــح أو مـــا يؤدي إليه مسألة رأس المال الاجتمـــاعى أن تـــهدره وأن رأس المـــال الطبيعى والمادى والبشرى لا يجب أن نعتبرها شئ بديل مثلما قالوا عـــن المزايا النسبية وكـــلام عفا عليه الزمن ، فاليوم نحن نتحدث عن المزايا التنافسية وهي لن تحل محل المزايا النسبية ولكنها تفسير لأمر آخـــر ، هنا نتكلم عن رأس المال الاجتماعى ونحاول توظيفه فى إطـــار تفـــاعل لثلاث أطراف رئيسية فى المجتمع : الحكومة وهـــي فـــاعل رئيســـي ، والمنتجين فاعل مهم والمستهلكين أو القطاع العائلي ، المستهلك جـــانب مهم كيف أقدر على عمل الإطار القانونى وأفعل السياســـات الإقتصاديـــة لكي أضع هذا الكلام فى بوتقة واحدة تؤدى إلى إقتصاد يســـعى حقيقـــة ويحقق أهداف لرفاهة المجتمع ورفاهة أفراده وفي ذات الوقـــت يكـــون اقتصاد لديه القدرة على التكيف واحتواء الصدمات هذا هو التحدى الذى أمامنا بالنسبة للمستقبل .

وصلت الآن لآخر جزئية وإن كانت النقطة الأخيرة فيما ذكره أستاذنا د. إسماعيل صبرى عبد الله عن ملاحظة في محلها وهي مسألة النقـــود ومعاول التكسير التي أتت عليها وان كانت لم تنهيها وهي خلق النقـــود الإلكترونية وبطاقات الائتمان التي تعتبر نوع من أنواع النقود الإلكترونية حتى الشيك من وقت إصداره حتى يتم تحصيله هو نوع من أنواع النقـــد الإلكترونى تحت التسوية وهذا هو الهاجس الأكبر لكافة البنوك المركزيـــة في العالم .

إذا نظرنا إلي الكتابات التي تصدر عن النظام الفيدرالـــــى الأمريكـــى وبنك إنجلترا المركزى والبنك الأوروبى كيف يســـــيطر علـــى مكونـــات العرض أو المعروض النقدي فى ظل هذه النقود الإلكترونية الجديدة علما بأن مسألة عدم الاستقرار فى السيطرة عليها بدأت بالفعل عـــدة كتابـــات مهمة صدرت فى أخر ستة أشهر تحدثت عن أول تغير حقيقى فى أعمـــال البنوك المركزية وقدرتها على السيطرة على عرض البنوك .

نحن فى مصر استخدام بطاقات الائتمان محدود ، ومســـــألة النقـــود الإلكترونية لازلنا نتكلم عنها أكثر من تشغيلها وكذلـــك الأمـــر بالنســـبة للتجارة الإلكترونية ولكن مسألة وضع ضوابط رقابية وضوابط مرتبطـــة بالسلطة النقدية وممارستها لدورها في عرض النقود والطلـــــب عليـــها تغيرت فيما يعرف بالثورة فى الدول المتقدمة وفيما يعرف بالتحدى فـــــى الدول النامية ، كيف أستطيع إعداد أجهزتى وقدرتى الرقابية على التحكم في عرض النقود ، ولكن د. إسماعيل صبرى قال كيف عرفنـــا أن قـــوة الإبراء محمية فى النقود التقليدية بما فيها الشيكات لكن من الذي يحمـــى هذا النظام الغير محمى بذات الدرجة ولكن هناك نظم مساندة منها نظـــام

الضمان وهو مبلغ يدفعه حامل بطاقة الائتمان مقابل الحماية ، كذلك فى حد الإئتمان للمصدر له ، ليس كل من عنده قدرة ائتمانية كالآخر فى الإنفاق ، الأمر الثالث هي المساندة المالية لدى دولة المصدر وهنا المسألة تعقدت وربما يكون هذا موضوع يمكن الكتابة فيه والدكتور إسماعيل صبرى بذلك يكون قد استفزنى بشكل غير مباشر أن أطور دراسة كنت قد بدأت فيها من عدة أشهر عن مسألة نظام الدفع وتطوره وكيفية استمرار البنك المركزي فى هذا التحدى الجديد .

<u>الدكتور/محمود عبد الحي (مستشار ومدير مركز العلاقات الإقتصادية الدولية بالمعهد)</u>

الحقيقة لن أطيل في التعقيبات، إنما مجرد ملاحظات ورود سريعة .

لقد ذكرت قضية التنظيم الصناعى والتصدير والذي أصبح قائما على المكونات بحيث لم يعد مصنع ينتج سلعة كاملة . هذا كلام حقيقى لكن عندما نربط هذا الكلام بملاحظة قالها أستاذنا د.إسماعيل صبرى أن الكوكبة القائمة على نطاق دول متقدمة أو متقاربة فى مستويات النمو السياسى والنمو الإقتصادى والنمو التكنولوجى الخ حتى إذا كان بينها تفاوت، فهناك قنوات مفتوحة بينهم تسمح بمثل هذا التنظيم الصناعى أن يكون قائما بين ألمانيا وفرنسا وهولندا.. الخ، لكن عندما تريد مصر أن تدخل بتصدير مكونات لمصنع فى ألمانيا أو غيره أعتقد أن هذا سيكون خاضعا لترتيبات أخرى مختلفة تماما ولضغوط إقتصادية بل وضغوط سياسية وإجتماعية ، لكن يمكن لنا تصورهذا التنظيم الصناعي القائم على جزئيات وتصديرها وتجميعها سيكون فى إطار تكامل إقتصادى عربي بالدرجة الأولى ثم شرق أوسطي أو أفريقى بين الدول النامية

بعضها وبعض لكى تقدر ظروف بعضها ، وليكن هذا تنظيم صناعى داخل مصر بالدرجة الأولى وبحيث نتدرب فيه ونكتسب قدرة بدلا من الخروج للسوق العالمى ثم التعرض للضغوط .

أستاذنا الدكتور عبد المجيد فراج تحدث عن كثير مما يتفاعل فى نفسي ، لكن إختصارا للوقت، أرى أن سيادته ذهب بنا للأبعاد الحقيقية وهى الإشارة الجيدة عن رأس المال البشرى وننظر إلى ما هو متوفر لدينا ونربط هذا بالمقولة التى قالها أستاذنا د.إسماعيل صبرى عندما قال أننا لابد أن نرجع لقيمنا ونرجع لأصولنا نأخذ منها ما يستخدم كرافعة ، ما يستخدم كمعبر وليس للفرملة لأن رأس المال الإجتماعى أو البشرى الذي يتحدثون عنه بهذه المفاهيم موجود فى تراثنا وفى قيمنا ، لكن للأسف يساء توظيفه من جهة ويحجر عليه حجرا تاما من جهة أخرى وهاتان قضيتان تحتاجان إلي بحث طويل جدا .

أ.د.على سليمان مشكورا قال أننا نهدر رأس المال الإجتماعى ، وقضية الهوية ونظام التعليم وهذه قضية تحتاج إلى إعادة نظر ، والنظام التعليمى الذى حدث فيه الكثير بدعوى التطوير كان نوعا من التأخير المتعمد أو الغير متعمد .

د.محمود محيى الدين حينما تكلم عن الإحتفاظ بعملات أجنبية لا يشترط لمنع الإحتفاظ بعملة أجنبية أن تكون العملة الوطنية عملات إرتكازية فى العالم بمعنى ليس من اللازم أن تكون قابلة للتحويل لكل العملات ولا يكون لها قوة إبراء دولية ولا تكون من عملات الإحتياطى الدولى ، وإنما يكفى أن نؤمن لأى مواطن مصرى حينما يحتاج إلى عملة

أجنبية لتأمينه عند السفر أو التجارة أو غيرها أن يستطيع شرائها من البنوك أو الصيارفة وهذا يكفى .

النقطة التي أثارها الأستاذ د.إسماعيل الرملي حينما كنت أقارن مع المغرب ، لم أكن أقارن لكي نرجع إلى التحكم والرقابة لكنى كنت أقارن لأبين أن هناك تفرقة فى التعامل معنا من الدول المتقدمة بين المغرب ومصر ، بمعنى أن المغرب دخلت السوق الأوربية المشتركة وأصبح هناك شراكة مع السوق الأوربية المشتركة (الإتحاد الأوربى) لكن شروطهم وقيودهم عليها كانت أقل وأكثر تيسيرا منها مع مصر ، بالنسبة لمصر المطلوب فتح كل الأبواب والدولة تغل يدها عن كل شئ.

أشارت د.وفاء عبد الله إلي البعد الثقافي والعولمة ، فى تقديرى الخاص فإن البعد الثقافى فى ظل ما يسمى بالعولمة والتسمية الأكثر دقة الكوكبة لأستاذنا د.إسماعيل صبرى أن الجوانب الثقافية والإجتماعية أصبح لها الأسبقية على الجوانب الإقتصادية والدليل على ذلك شروط البيئة وشدتها . أن بعض الدول تحت ظل الحمائية الجديدة تمنع الإستيراد من بعض الدول بدعوى إستغلال المرأة فى العمل ، وبدعوى إستغلال الأطفال وهى شروط وقيود توضع على هذه الدول ، فالبعد الثقافي والإجتماعى بالغ الخطورة وأعتقد أننا إذا كنا لسنا فى حاجة للمواد الخام ولا البترول فلديهم البدائل الكثيرة ومصادر أكثر وإنما أصبح اليوم فرض نمط حضارى وحيد للحياة على العالم هو النمط الأمريكى .

الدكتور/إسماعيل صبرى عبد الله (وزير التخطيط الأسبق)

بصراحة شديدة ، حينما نستخدم تعبير التنمية فإننا نقصد التنمية الشاملة بأبعادها المتعددة الإجتماعية والثقافية والسلوكية والفنون ، وأظن المعهد كان له السبق فى طرح هذا المفهوم الشامل وقد إكتمل بعد ذلك ، لكنه منذ البداية كان لدينا تخطيط إجتماعى الخ لكن إختزالاً يقولون التنمية، لكن لا توجد تنمية إقتصادية تنجح بمفردها ، التنمية هى عملية تجدد للمجتمع كاملاً بكل النواحى ولا أقول تجديد حيث أن المجتمع هو الذى يجدد نفسه ولا تفرض عليه باسم الحداثة (أو الموضة)، فلا بد أن يسترد قدرته . وهذا مرتبط بفكرة الإرتباط بالعولمة أو الدخول والخروج منها ، والعولمة ظاهرة لا نملك السيطرة عليها وأصحابها قادرون على نشرها، نحن لسنا فى مجال التفاوض ندخل أولا ندخل ، فهى ليست موضة أو مزاج ، هى تفرض وبالتالى لابد أن أطور نفسى بحيث لا تدفع بنا أن هذه العولمة إلى أسفل أو إلى أقل وإنما نحاول الإستفادة من إيجابياتها لكى يكون لنا مكان محترم وسط العالم .

كلمة Integration نترجمها التكامل ودائماً ما أقول أن هذه الكلمة عليها تحفظ لأن هناك تكامل متكافئ وتكامل تبعية . التكامل المتكافئ الموجود فى السوق الأوربية أو الاتحاد الأوربى والذى لتحقيقه عندما قبلوا اليونان أو البرتغال فى الإتحاد كانت شروطهم أقل ، وكذلك أسبانيا أعطوا لهم معونات لكى يصلوا لنفس المستوى المتكافئ الخاص بالتكامل وإذا رأينا نظام العضوية والتصويت فى اللجنة الأوربية شئ فنى رائع .

على العكس كانت مصر متكاملة تماماً مع الإقتصاد البريطانى حتى أوائل الأربعينات حيث كنا نزرع لهم القطن ، وهم رأوا فى توزيع

الإمبراطورية البريطانية أن الميزة الوحيدة لمصر أنها تزرع قطن جيد، فطوروا كل ما يتعلق بالقطن ودعموا فئة الملاك العقاريين المصريين فى مواجهة الأتراك والشراكسة لكى يجمعوا المحصول ويسلموه ، وكنا بالتالى نستورد ٧٠% من وارداتنا من إنجلترا فهذا نوع من التكامل لكنه تكامل التبعية لأن حكمته مصلحة الطرف الأقوى وليست مصلحة الطوف الضعيف وهذا يؤدى إلى تنمية لكنها تنمية معوجة ومردودها محدود .

الكلمة الأخيرة بالنسبة للدورات ، فالدورات أساساً فى مستوى العلاقات الرأسمالية العالمية كلها وبالتالى لا ينجوا منها بلد واحد وهذا لا نخلطه بمسألة الركود أو التباطؤ فهي ناشئة عن سياسات مصرية بمعنى أن هذا في المستوى العالمى يسمى أزمات عارضة لأنها فى بلد واحد وتحتاج إلى إدارة أفضل وأكثر من هذا، لكن عندما تنخفض كل أسعارالعالم فإنها تنخفض بسبب حركة رؤوس الأموال وإنتقالها معاً لأننا لسنا الذين نشكل إتجاهات الإقتصاد العالمى وإنما الأطراف القوية فيه .

<u>الدكتور عثمان محمد عثمان (مدير معهد التخطيط القومى)</u>

الحقيقة قبل أن أقول الكلمة الأخيرة أود كباحث كما طلب منى وكلفنى صديقى د.مصطفى أن أبدى ملاحظات سريعة حول ما دار فى هذه الحلقة من ندوات الثلاثاء فى معهد التخطيط حول مستقبل التنمية أو رؤية مستقبلية للتنمية فى مصر .

ثلاث نقاط أو عناوين رئيسية فى تقديرى ونحن نحاول أن نفهم الإطار العالمي والإقليمى والداخلى لعملية التنمية أعتقد أنه ليس من المفيد التعامل مع هذا الإطار بنظرة معادية أو خائفة أو مترددة ، ونظرية المؤامرة لن تفيد فى هذا السياق وإنما يتوجب علينا فهم هذا الواقع

والإطار والعلاقات التى تحكم الأطراف ومصالحها والتعارضات بينها والتوافقات الممكنة أن نفهم قواعد اللعبة وأن نشارك فى تعديل هذه القواعد لصالحنا كلما أمكن ذلك ، ليس أمامنا من سبيل سوى الإنخراط ربما يكون بديلاً لكلمة الإندماج أو التكامل بالتبعية أو التكامل بالتكافؤ والإنخراط فى هذا المعترك الدولى لأنه كما قال أستاذى د.إسماعيل صبرى لا نملك الإنعزال ، الإطار الإقليمى كما قال أخى وصديقى د.على سليمان نحن مؤثرين فيه ولاعبين أساسيين ولا يجب أن نفرط فى هذا الدور لأنه الموقع والمكانة ، لكن لا يعنى هذا أن هذا إرث مضمون ولكن علينا أن نتمسك بهذا الوضع وننظم العائد من ورائه.

النقطة الثانية ونحن نتكلم عن مستقبل التنمية ورؤية لمستقبل التنمية ، أمامنا إمكانات وفرص وأمامنا تحديات وعقبات واستكشاف هذه الإمكانات والفرص المتاحة وتعظيمها والتعرف عليها وتحديد المعوقات والتحديات والتغلب عليها من منظور البحث العلمى ، والبحث فى التنمية مسئولية مباشرة لهذه النخبة البحثية والمفكرين المصريين وهذا المعهد العريق والدكتور إسماعيل أعتقد أنه تفضل بالحديث فى صميم الموضوع كمقدمة أو كبداية لسلسلة هذه الحلقات المتتالية أشار إلى المفاتيح ولخصها ببساطة فى تقديرى إذا جاز لى القول فى أربعة أمور :

أولاً وقبل كل شئ الإنسان ، في مجال القطاعات أو الصناعة ولا أريد أن أفسر وأزيد على ما تفضل به ولكن أعتقد أن الإشارات والتحديد كان واضحاً ، الإنسان فى مجال القطاعات والتنمية القطاعية التي نتكلم عنها ومجهود الليل والنهار بالنسبة لنا من الناحية الفنية حدث ما شئت عن أى قطاع ولكن المدخل أساسي .

المؤسسات يمكن الأستاذ / فؤاد سلطان حددها بشكل قاطع نحن نتكلم عن إقتصاد سوق يجب أن تكون المؤسسات القائمة مواكبة مواتية منظمة لأداء الإقتصاد كإقتصاد سوق والفصل وتحديد الأدوار بين الفاعلين فى هذه السوق يجب أن تكون واضحة لا أن تحتار الحكومة وتستخدم أداة قانونية أو إدارية يكون الأمر المناسب هو إستخدام أداة اقتصادية لإدارة أو التأثير فى السوق .

الأمر الرابع قضية رأس المال الاجتماعي وهو الأسمنت الذى يربط بأطفال المجتمع أو الأسرة بالجيرة والحى بالمدينة والمدينة بالوطن والوطن بـ بمعنى أعتقد كما تفضل د. عبد المجيد فراج وبعض من حضراتكم نحن لدينا من هذا رصيد كبير فلا يجب علينا أن نضيعه فقضية ضياع الرصيد ، والولايات المتحدة كانوا يفتخرون وهذا الكلام كان فى الكتاب قبل الأخير لفوكو ياما يتحدث فيه عن أن الخطر الحقيقى الذى يهدد الولايات المتحدة الأمريكية هو فقدان ما يمكن تسميته برأس المال الإجتماعى بمعنى هذه الثقة الخ أعتقد أنه الرباط .

اعتقد أن هذه المحاور الأربعة وربما يكون هناك محور آخر أتمنى أن يكون مرشداً لنا وهادياً فى سلسلة الحلقات التالية وخاصة أنه مازال القول الفصل فى اختيار الموضوعات المقترح الذي تفضل به د. مصطفى بإعتباره منسق السيمينار موجود على مكتبى لم أعرضه على اللجنة العلمية وكان حدثى صائباً وتوقعت أن هذه الجلسة ستكون عونا لنا فى تحديد وتبديل الموضوعات المقبلة .

فى نهاية هذه الحلقة قبل أن أعيد الكلمة لصديقى د. مصطفى أتوجه بالشكر لحضراتكم على حماسكم واهتمامكم بمشاركتنا هذا الحوار والشكر

غير منقوص لأستاذي صاحب الفضل الكبيـــر على هـذا المعهد وعلى شخصياً وعلـــى كل زملائى .أستاذي د. إسماعيل صبرى عبد الله الذى لم يخذ لنا أبداً حينما نوجه له الدعوة ، دائماً سباق حينما نوجـــه لـــه الدعوة وحينما تحول بعض الظروف عن مشاركتنا أى ملتقى أشعر بذلـك ونحمد له ذلك ونشكره شكراً جزيلاً .

الصديقين العزيزين د. محمود عبد الحي ود. محمود محيى الدين أعتقـد انهما كانا فى حالة فكرية متألقة وأثريا المناقشة فى هذه الحلقة الأولـــى من سلسلة ندوات الثلاثاء أشكركم مرة ثانية واتمنى لكم يوماً سعيداً وقـد أخذنا منتصفه وشكراً جزيلاً لكم جميعاً .

<u>الدكتور/ مصطفى احمد مصطفى (منسق السيمنار)</u>

أشكر حضراتكم جميعاً على مستوى هـــذا الحـوار واللقـاء اليـوم ومداومتكم وجدكم وتحملكم معنا ، تحمل المنصة أستاذنا أ.د. إســـماعيل صبرى ..اشكر له حضوره ومجيئه دائماً وتعلمنـــا Cementing منـــه والدروس المتجددة دائماً التي تنعش ذاكرتنا وبقية حلقات السيمنار يمكن أن تدخل في عملية لما يمكن أن يناقش لرؤية مستقبلية للتنمية فى مصر فيجب أن نتعرف علي المحاور التي أشارإليها أخى وصديقى د. عثمان .

أشكر د. محمود عبد الحي القيمة والقيم والخلق والأداء ودائم التألق .

أشكر د. محمود محيى الدين أيضاً مقدراً لمهامه ومسئولياته ووقتـــه الضيق وحضوره ومشاركته اليوم .

أشكركم شكراً جزيلاً وإلى لقاءات فى حلقاتنا القادمة وأهلا بكم دائمـــاً فى معهد التخطيط القومي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مساهمة أ.د. محمود عبد الحى صلاح
فى الحلقة الأولى بعد إجراء بعض
التعديلات الهامة على النص
الموجود داخل الكتيب

الدكتور/ محمود عبد الحي (مستشـــار ومديـــر مركـــز العلاقـــات الاقتصادية الدولية بالمعهد)

سأبدأ بملاحظة بسيطة حول الاتجاهات الحديثة فى الفكـــر التنمـــوي وفى عناصر التقييم الإقتصادى وأتذكر أننا فى أول تقرير للتنمية البشرية ساهم أستاذنا الدكتور إسماعيل بورقة عن مفهوم التنمية البشرية وأذكـــو له تعبيره " أن العالم تقدم وحقق طفرات اقتصادية هائلة ثم بدأ يدخل فـــي مرحلة الرفاهة وبدأ يبحث عن أشياء كثيرة لا نستطيع أن ننكر أهميتـــها لكنها مع تخلف القاعدة الاقتصادية يصبح تحقيقها ضرباً من الخيـــال أو التمنى لا يستند إلي واقع " .

لقد حددت إطاراً عاماً للورقة التي سألقيها وسوف أحاول ألا أخـــرج عنها في إطار تعليقي على ما قاله زميلي الدكتور محمود محيى الديـــن لأنه أتى بأفكار جديدة وحديثة لكنى أرى أن هناك أسس مفتقـــدة علـــى المستوى العام لكى نتفاعل مع المؤشرات التي تحدث عنها.

إذا بدأنا بالحديث عن الإطار العالمى والإقليمي والمحلـــى لمســـتقبل التنمية فى مصر، حقيقة المؤشرات الاقتصادية تقول أن مصـــر جنـــاح بعوضة فى الاقتصاد العالمى ولا أريد أن أقول أقل من ذلك لأنـــها دولـــة مواردها محدودة ، أدائها متواضع ، نسبة التجارة العالمية مرتفعه نسبيا بها ، التحويلات الخارجية مهمة لها نسبيا ولكن فعـــلا نحـــن لا نمثـــل بالمؤشرات التى ذكرها الدكتور محمود محيى الديـــن شـــيئا يذكـــر فـــى الاقتصاد العالمى .

هذا ودائماً ما أقول أننا لا يجب أن نعامل الأقتصاد كمسألة فنية، مجـــرد أرقام ، فإذا تحدثنا عن الإطار العالمى للعلاقات التى نتكلم عنها ومستقبل التنمية فى مصر سنجد أن مصر تحتل موقعاً إستراتيجياً ثقافياً وجغرافيـاً وسياسياً وعسكرياً فى قلب المنطقة العربية أو منطقة الشـــرق الأوســـط وأدلل على ذلك مثلا بزيارة قمت بها إلى المغرب فى وقت كـــان هنـــاك ضغط شديد على مصر لتحرير سوق الصرف الأجنبي ، وعند خروجـــي من المغرب و سؤالى عما إذا كان معى عملة مغربيـــة فلما أجبتهم أنـــها ٢٠٠ أو ٣٠٠ درهم أخذتها على سبيل التذكار طلبوا منـــى أخذ تصريـــح من مكتب الرقابة على الصرف رغم أن المغرب فى ذلك الوقت كانت قـــد دخلت فى شراكة مغربية أوروبية وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على أن المغرب لايدقق معها كثيرا فى المطالب فى الوقت الذي تتمتع فيه مصـــر بالموقع الإستراتيجي والأهمية السياسية التي تدعوا على الرغم من أنـــها هامش صغير فى الاقتصاد العالمي إلا أن ما يحدث فيها يكون محل رصد وتدقيق وتحليل وإلزام بتوجهات مطلوبة من القوى الكبرى .

عندما نرجع للإطار العالمي فانه من المفروض أن إطار العلاقـــات العالمية والعلاقات الإقليمية تتحدد بمجموعة عوامل : محتوى العلاقـــات بشكلها الإقتصادى والسياسي والإجتماعى والعسكرى ..الخ ، الأعـــراف والقوانين الدولية وتتحدد بالمنظمات والمؤسسات الدوليـــة والإقليميـــة وآخر شئ عنصر توزيع القوى أو علاقات القوى على المستوى العـــام وقد حدث تراجع فى هذا .

المفروض هذه ٤ عناصر حاكمة ، حقيقة على مستوى الزمن الطويل كان توزيع عناصر القوى له تأثير إلى حد كبير ، لكن كان هناك نوع من الحياء والخشية على الأقل يقولون أن القانون الدولى يقول كذا ، الأعراف الدولية تقول كذا ، لكن مع الأسف مع إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة العالم وكونها أصبحت القطب الأوحد وبروز عنصر القوه وإساءة إستخدامه كعنصر رئيسى يفوق باقى عناصر العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية والتى طوعت لعلاقات القوى او لسيطرة الولايات المتحدة على العلاقات الاخرى ، فقد نسى الجميع العلاقات أو القانون الدولي أو الاعراف الدولية وركنها وأخرج أعراف أخرى والله أعلم إذا كانت ستصاغ فى قوانين جديدة أم لا ، وأصبح دور علاقات القوى هو العنصر الحاكم ولولا نمو هذا الدور وتحيزه أو تمركزه فى الولايات المتحدة الأمريكية ما كان لنا أن نعرف ظاهرة العولمة.

لكن من الجانب الآخر ، لأن جانب القوى ليست علاقات فنية فقط ، فى البعد الثقافى ، فى البعد الاجتماعي والنسق القيمى الذى يسود المجتمع ، أستطيع الإدعاء أن هذه الأبعاد الثلاثة الأخيرة إذا لم يكن هناك تراجع فيها على مستوى الولايات المتحدة ، فانى أدعى أنها لم تتطور إيجابياً بنفس المستوى الذى تطورت به عناصر القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، هنا حدث تناقض خطير فى بنية المجتمع والسياسة الأمريكية وهذا يفسر الكثيرمن التناقضات التى نراها، ازدواج المبادئ والمعايير ، فالإرهاب عندما يصيب مصر لا يسمع عنه أحد وعندما نقاومه نكون اناس نهدد حقوق الإنسان ، أما عند ما يصيب الإرهاب الولايات المتحدة فعلى العالم كله أن يقف على أظافره ويقدم

فروض الطاعة وظهر مبدأ من ليس معى فهو ضدى وهذا ازدواج فى المعايير ، أيضا من يقاوم الأحتلال فى مكان ما كفلسطين يصبح إرهابياً وفى مكان أخر مقاومة.

طبعا هذه السيطرة أو تحكم عنصر القوى فى الولايات المتحدة بدا سافراً فى الأحداث المؤسفة التى أصابتها فى ١١ سبتمبر الماضى والتى نستنكرها جميعاً ، ولكن ما يهمنى هو رد الفعل من دولة تدعى أنها قائدة العالم وتمثل القطب الأوحد والذى يعد خروجاً على القانون الدولى ويعد إرهاباً مضاداً أشد عنفاً فى أثره لأن الدول كلها تعيش فى ترقب وهذا فى تقديرى قصد به تصدير الآثار السلبية الاقتصادية أو الانكماشية المتوقعة من هذه الأحداث إلى كثير من الدول ومنعها من الإستفادة من رأس المال الذى يمكن أن يخرج من الولايات المتحدة الى أوربا أو مصر وغيرها لأن الدول جميعاً مهددة الحليفة وغير الحليفة .

هذه الملاحظات العامة لا تنفصل عن مستقبل التنمية فى مصر، لأن السؤال الأساسى إذا أردت تعريف معنى التنمية بأبعادها المختلفة فإن الفكر التنموى يعرف التنمية البشرية بأنها تعنى إستجماع عناصر القوة الإقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وحسن توظيفها داخلياً وخارجياً، لكن يثور تساؤل وهل تسمح القوى الدولية المسيطرة الآن ، الولايات المتحدة وتوابعها، إسرائيل وغيرها ، لمصر بمثل هذه التنمية أم لا ؟ هذا سؤال مهم لمعرفة تأثير الإطار العالمى على مستقبل التنمية فى مصر، ولا أريد أن أقول مستقبل التنمية فى مصر رهن بغير إرادتها، فمن المفروض أن يكون رهن بإرادة الشعب وإرادة مصر قيادة وشعباً

وأفراداً ومنظمات ، لكن من الغفلة أن أقول أن هذا يجرى بإرادتنا ولـــن نتأثر بما يجرى حولنا.

إذا أردنا تحديد خصائص الإطار العالمي فى عجالة ، نجد أنها تتحـدد فى العولمة ونحن نلمس هذا فى التنمية البشرية التى ألاحظ أن توصياتها عادةً موجهة للدول النامية بالدرجة الأولى وليست للدول المتقدمة رغـــم مواطن قصور بها فى أداء التنمية ، لكن التركيز شديد على الدول النامية لتنفيذ التنمية البشرية والتي تركز على توسيع خيارات الناس فى وقـــت لا تعطى بالاً ولا تحليلاً كافياً إلى ما هى حدود هذا التوسيع ، وقد علمونا قديماً أن حريتك تنتهي عند باب غيرك وهذه نقطة مهمة جـــداً ، كيـف سأعالج أثر التقليد وثورة التوقعات فى ظل محدودية الموارد .

الجانب الآخر أن التوصيات الهامة والتي فيها تركيز شديد مثلاً:

- التعليم حيث نسعى لتحقيق الإستيعاب الكامل فـــى مرحلـــة التعليـم الأساسي ، وهناك بعض الدعوات لتحويل الموارد من التعليم العـــالي للتعليم الأساسي بسبب إحصاءات رقمية تبدو فى ظاهرهـــا جيـدة ، التعليم الأساسي يحتاجه كافة الشعب لتعليم أولاده ولا اعتراض علـى ذلك لكن تخفيض ميزانية التعليم العالي أو الإهتمام بالتعليم الأساســي على حساب التعليم العالي أكون بذلك قد فقدت عنصر أساسي جداً.

- فالتعليم العالي هو الذى يخرج العمال المهرة ويخـــرج المصممـــون والناس القادرة على إحداث التنمية التكنولوجية فهذه قضيه تحتـــاج لحل ، الهدف لا نختلف عليه ، فى الصحة حقيقـــة الإهتمـــام علـــى

المستوى الوقائي عنصر حاكم ويمكن أن يترتب عليه توفير فى الإنفاق على الرعاية الصحية فى المستويات العلاجية والعملياتيه .

- عندما نتكلم عن التنمية البشرية ، رغم أنه فكر متطور، ورغم أنه يترجم ، وأنا رجل متمسك بقيمى الدينية ويؤمن ، أن الإنسان أكرم مخلوقات الله على الأرض، هذه حقيقة مهمة جداً، وأنا منحاز تماماً للتنمية البشرية ، لكنى أحذر من الوقوع فى فخ أو مخاطر الوقوع فى مستوى النمو المنخفض أو مجرد مستخدم للأشياء ولست مطوراً لها أو مساهماً فيها .

- العنصر الثالث عندما نتحدث عن حرية التجارة والإقتصاد ، رغم التوسع الشديد فى التغطية لهذه الحرية من خلال الجولات الثمانية فقد وصلنا إلى نوع من الحجر على الفكر فى نطاق حماية الملكية الفكرية ، وأننى فى عجب من أن الدول المتقدمة تدعو إلى حرية التجارة ، وفى نفس الوقت تعمق عنصر إحتكارى خطير جداً وهو حماية حقوق الملكية الفكرية إلى آماد طويلة تبدأ من عشرين سنة لتصل إلى خمسين سنة ، بينما طرق التفكير فى قضية معينة إذا قسمت على عدد المهتمين تصل إلى ١/١٠٠ أو ١/١٠٠٠ ومعنى ذلك أنه يمكن أن يصل لنفس الفكرة ١٠٠ أو ٢٠٠ شخصا فى نفس الوقت فما معنى أن شخصاً بإنجلترا سبقنى ومن ثم لا أستخدم هذه النواتج ، هذا بالإضافة إلى التلاعب فى حقوق الملكية الفكرية.

بالنسبة لحرية التجارة والتعاون الإقتصادى حالياً يتم فى إطار بيئة مختلفة دولياً حيث إن التعاون الإقتصادى مطلوب مع حرية التجارة لكن وجود مراكز إنتاج متعددة أدى إلى عدم إمكان وجود

حرية تجارة مطلقة ، مما كان ممكناً عندما كان هناك ٤أو ٥ مراكز على مستوى العالم لإنتاج كل سلعة ، وقد جاء على لسان أحد موظفي البنك الدولي فى عام ١٩٩٥ فى أحد كتبه أن البنك تصدى للإصلاح الإقتصادى فى ٥١ دولة مطلوب منهم جميعاً التصدير فمن الذى سيستورد منهم.

عندما نتكلم عن القدرة التنافسية مع إدخال العوامل الحديثة التى أشار إليها الدكتور محمود محيى الدين مشكوراً تحت بند رأس المال الإجتماعى فإننى أود ربط هذا المفهوم بالمفاهيم القديمة ، القدرة التنافسية التى تضيف إلى فكرة المزايا النسبية القديمة عناصر تجارية ، سياسية ، سلوكية ، على مستوى المجتمع ، هذه الإضافات مطلوبة وواجب الكلام فيها لكن ما يلفت النظر المعايير التى تقدم لقياس القدرة التنافسية محملة حتى النخاع بأهداف سياسية وأعطى مؤشرات بقيم معينة فى مصر أقل من بوركينا فاسو على سبيل المثال ، هذا معناه أنني أقول لرؤوس الأموال الأجنبية والمستثمرين فى الخارج أن بوركينا فاسو أحسن من مصر ، وقد لفت نظري أنهم عملوا قياس للقدرة التنافسية لبعض العناصر الجديدة بين ١٨ دولة أفريقية فأخرجوا مصر رقم (١٦) ومن ثم فإنني لا أطالب بعدم التعامل مع هذه المؤشرات الجديدة لكن علينا كشف عوامل التحيز السياسي الموجود ضدنا .

مسألة النمو الموجه بالصادرات ، والتى لها علاقة بالنمو الموجه على المستوى العالمى ، كنا نعد دراسة بوزارة الإقتصاد عن إستراتيجية التصدير فى مصر وكان يشاركنا خبير أجنبي أمريكي وعند مروره على معظم المشروعات الصناعية أقر بإمتياز مستوى الجودة ، أما العوامل

السياسية والثقافية فإنها تلعب دوراً معوقـــاً فـــى إنتشـــار الصـــادرات المصرية فى الأسواق الأجنبية بالخارج وهذه مسألة تعالج مـــن خـــلال التصدير بواسطة وكلاء ، والذي وضح أثره فى الطفـــرة التـــى حدثـــت منتصف برنامج الإصلاح الاقتصادي أعوام ٩٤، ٩٥، ١٩٩٦ والتى كانت أصلاً من خلال وكلاء التصدير، ولكن الاعتماد على الوكلاء يضع فـوص مصر فى التصدير تحت رحمة توجهات أجنبية .

عندما نتحدث عن نمو موجة للصادرات ، الـــذي أفهمـــه أنـــه نمـــو يستدعي أن تكون كل المنتجات الوطنية على درجة عالية من المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية لدعم فرص التصدير وأيضـــا الاحـــلال محـــل الوردات وأتمني أن يؤدي ذلك إلي إحلال محل الواردات فى إطار التنـــافس لأن هذا يساعد على معالجة كثير من المشاكل .

بالنسبة للإطار الإقليمي ، فإن الإطار الإقليمي هو الوسط الـــذي بـــه إتصال جغرافي على الأقل بيننا وبين بعض مثل العالم العربي أو إقليـــم الشرق الأوسط ، وأري أنه من العوامل التى تؤثر على مستقبل التنميـــة فى مصر والمستوي الإقليمى ، اتجاه تطور الصراع العربي الإســـرائيلي وهو مؤثر على مستوي قبولنا في الأسواق العالمية وضمن الاقتصـــاد العالمي ، فرص التنسيق بين العرب بعضهم وبعض ، قدرة مصر علـــى إدارة حقوقها والتزاماتها فى اتفاقيـــات التعاون المتعددة التـــى دخلـــت فيها : الكوميسا ومنطقة التجارة العربيـــة الكـــبرى الحـــرة والشـــراكة المصرية الأوروبية والدول الخمسة عشر الخ .

عندما أنتقل بسرعة إلى الإطار المحلي أجد أن هناك ملاحظات هامـــة جداً ، قدرتنا على تحديد أدوار شركاء التنمية في مصر ، حكومة ، قطـــاع

خاص ، قطاع أعمال عام ، والجمعيات الأهلية ومؤسسات البحث العلمي . قضية الخصخصة وضرورة حسمها بطريقة علمية ومن خلال مشاركة كل هذه القوي فى الاتفاق علي ما الذي يبقي فى إطار القطاع العام وما الذي يجب انتقاله إلي القطاع الخاص واتفاق يتم احترامه على الأقل لفترة زمنية وكفي إهدار لمواردنا فى كثير من المشروعات العامة التى لا يتم فيها لا إحلال و لا تجديد انتظاراً لبيعها علماً بأن الخصخصة لا تعني بالضرورة انتقال الملكية للقطاع الخاص ، هناك خصخصة للإدارة وهذه كلها طرق مفتوحة الخ .

عندما نتحدث فى الإطار المحلي يمكن أن نتحدث عن التخطيط بالمشاركة والتخطيط التأشيري ، ألم يحن الوقت لكي نترجم هذا إلى إجراءات وآليات عملية ، أين التدريب الذي يساعد الناس سواء قطاع خاص أو حكومة الخ لفهم السياسات وتطوير الإدارة الإقتصادية والتنسيق بينها .

هناك نقطة أود الحديث عنها وهي مسألة سعر الصرف والدكتور محمود محيي الدين قريب من قناة صنع القرار إصلاح نظام الصرف وما قيل أخيراً عنه شئ طيب لكنه يقع فى الإطار التقليدي السابق والانتظار حتى تقع الكارثة ثم نفكر في الحل ، لذلك أري أن نظام الصرف الأجنبي لا يتم إصلاحه بنظام القفزات من ٣٤٠ إلى ٣٨٠ ثم إلي ٤٢٥ قرشا للدولار ، لا نضحك على أنفسنا ونقول أن سعر الصرف حر يتحرك فى هوامش + أو - ٣% ، فأنا أفهم أن + أو - ٣% ممكن ينزل السعر إلى ٤٠٣ ويتحرك ليصل إلي ٤٢٥ أو ٤٢٧ لكن للأسف نحن دائماً عند الحد الأعلى .

هناك إجراءات يمكن اتباعها ، منها عدم احتفاظ المواطنين المصريين بحسابات بالعملة الأجنبية وكذلك عدم تسوية أي حسابات بين طرفين على أرض مصر بالعملة الأجنبية ، منع تجار العملة المنتشرين فى السوق ، وهم معروفون، من الحصول على قروض من البنوك، الإستثمارات الأجنبية وعدم تمويل أنشطتها فى مصر من البنوك الوطنية إلا في حدود المكون المحلي إذا كان الاتفاق على ذلك .

عندما يتدخل البنك المركزي فى سوق الصرف ، عادةً قبل ذلك بيومين أو ثلاثة يعلن أن البنك المركزي سيضخ ٥٠٠ مليون أو ٣٠٠ مليون من أجل مواجهة الطلب علي الدولار ، هذا ليس أسلوباً سليماً ، حيث أن عمليات السوق المفتوحة تتيح للبنك المركزي أن يلعب دورا توازنياً في سوق الصرف ولكن بشرط ألا تكون معلومة مقدما ولامعلنا عنها على نحو يمكن تجار العمله من الاستقرار لإجهاضها.

التحديث الصناعي والتقدم التكنولوجي أساسى ، وللأسف الشديد خطواتنا محدودة جداً فى هذا المجال وكل إعتمادنا على ما يسمى نقل التكنولوجيا ، والواقع أننا نحضر منتجات أو أفراد من الخارج لهم محتوى علمي أو تطبيقي مرتفع لا نستفيد منهم بالدرجة الأولى ، وهذا نراه فى إطار برنامج الشراكة المصرية الأوربية وتركيزه على صناعات الغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية وهذه صناعات لدينا من زمن طويل والمطلوب تحديث صناعة يدخل فيها High Tech ويدخل فى صناعات يمكن أن تجذب صناعات أخرى .

ما أتصوره أننا إذا كنا راغبين فعلاً فى زيادة فرص مصر أو مستقبل التنمية فى مصر يجب أن نأخذ الأمور بحسم وبجدية أكثر.